



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

### العنوان

# المراجعة القانونية في إطار المصداقية على القوائم المالية

- دراسة ميدانية: مؤسسة الضرائب بولاية أدرار -

### إعداد الطالبتين:

- الخنساء فلاني

- فاطمة بن عمر

### لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الاسم الكامل
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أقسام عمر
مشرفا	أستاذ محاضر (ب)	بالعالية محمد
متحنا	أستاذ محاضر (أ)	العبادي أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهادء

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاما يلقيان بمقام أمير الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد عليه أفضـل

الصلـاة والسلام

أهـدي ثمرة جهـدي إلى

إلى من كلـه الله بالـهـيبة والـوقـار ... إلى قـرة عـيـني ومـثـلي الأـعـلـى في الـحـيـاة إـلـى من اـحـمـل اـسـمـه بـكـلـ فـخـر  
أـرـجو من الله ان يـمـد في عمرـه لـيـرى ثـمـار حـانـ قـطـعـها ... بـعـد طـوـل اـنـتـظـار ... وـسـتـبـقـي كـلـماتـكـ كالـجـوـمـ

اهـتـدـي بـهـا فـي الـيـوـم وـالـأـبـدـ

أـبـي العـزـيز حـفـظـه الله

إـلـى مـلـاكـي الرـائـعـ فـي الـحـيـاة ... إـلـى مـن أـرـضـعـتـي الـحـبـ وـالـحـنـانـ ... إـلـى رـمـزـ الـحـبـ وـبـلـسـمـ الشـفـاءـ إـلـى مـنـ  
كـانـ دـعـائـهـ سـرـ نـجـاحـيـ ... إـلـى مـنـ حـرـمـتـ نـفـسـهـ وـأـعـطـتـيـ إـلـى أحـلـى كـلـمةـ نـطـقـتـهـ شـفـتـايـ

أـمـيـ الحـبـيـبةـ حـفـظـهـ اللهـ

إـلـى القـلـوبـ الطـاهـرـةـ الرـقـيقـةـ ... إـلـى مـنـ اـظـهـرـواـ لـيـ ماـ هوـ أـجـمـلـ مـنـ الـحـيـاةـ .. إـلـى رـيـاحـينـ حـيـاتـيـ إـلـى مـنـ  
شـارـكـونـيـ تـفـاصـيلـ الـحـيـاةـ وـأـمـضـيـتـ مـعـهـمـ أـسـعـدـ الـأـوـقـاتـ إـلـى دـفـءـ الـبـيـتـ وـسـعـادـتـهـ إـخـوـتـيـ فـاطـمـةـ \*ـ مـحـمـدـ \*

سـلـوـىـ \*ـ حـمـزـةـ \*ـ حـنـانـ \*ـ نـورـ الـهـدـىـ \*ـ كـلـثـومـ \*ـ عـبـدـ الـوـدـودـ \*ـ عـبـدـ التـوـابـ \*ـ يـسـيـنـ \*

إـلـى الـبـرـاعـمـ الصـغـارـ إـلـى نـورـ وـبـهـجـةـ الـبـيـتـ إـلـى الـبـرـاءـةـ : \*ـ سـعـدـ \*ـ فـدـوىـ \*ـ فـاطـمـةـ الـزـهـراءـ \*ـ بـرـاءـةـ \*ـ أـفـانـ \*

زـيـادـ \*ـ زـهـراءـ إـيـلـافـ \*ـ عـبـدـ الـحـسـيـبـ \*ـ إـكـرـامـ \*ـ مـحـمـدـ أـصـيـلـ \*ـ مـحـمـدـ أـمـيـنـ \*

وـإـلـىـ أـهـلـيـ وـأـقـرـبـائـيـ ... إـلـىـ كـلـ مـنـ يـحـلـ لـقـبـ \*ـ فـلـانـيـ \*

إـلـىـ الـأـخـوـاتـ الـلـوـاتـيـ وـاهـدـتـهـمـ لـيـ الـأـيـامـ وـحـيـاتـنـاـ الـجـامـعـيـةـ مـنـ تـحـلوـ بـالـإـخـاءـ وـالـتـمـيـزـ وـالـلـوـفـاءـ إـلـىـ مـنـ مـعـهـمـ  
سـعـدـتـ وـبـرـفـقـتـهـمـ سـرـرتـ إـلـىـ مـنـ كـانـواـ مـعـيـ عـلـىـ طـرـيقـ النـجـاحـ وـالـخـيـرـ إـلـىـ مـنـ عـرـفـتـ كـيـفـ أـجـدـهـمـ وـعـلـمـونـيـ  
أـنـ لـاـ أـضـيـعـهـمـ صـدـيقـاتـيـ \*ـ نـعـيمـةـ \*ـ حـنـانـ (ـمـرـيمـ) \*ـ حـنـانـ \*ـ جـمـيـلـةـ \*ـ فـتـيـحـةـ \*

إـلـىـ أـسـتـاذـ وـالـمـشـرـفـ الدـكـتـورـ \*ـ بـالـعـارـيـةـ مـحـمـدـ \*ـ وـالـذـيـ كـانـ رـمـزاـ لـلـعـطـاءـ فـيـ رسـالـتـنـاـ إـلـىـ الـأـسـاتـذـةـ الـكـرامـ

الـذـينـ رـافـقـوـنـاـ طـوـالـ مـشـوارـنـاـ الـدـرـاسـيـ

وـإـلـىـ زـمـلـائـيـ بـالـعـملـ بـمـتوـسـطـةـ مـحـجـوبـ مـحـمـدـ بـتـيـمـادـيـنـ -ـ رـقـانـ

إـلـىـ كـافـةـ زـمـلـائـيـ طـلـبـةـ قـسـمـ التـجـارـةـ خـاصـةـ خـريـجيـ 2020ـ تـخـصـصـ تـدـقـيقـ وـمـراـقبـةـ التـسـيـيرـ

إـلـىـ زـمـيلـيـ وـرـفـيقـيـ فـيـ هـذـاـ عـلـمـ :ـ بـنـ عـمـرـ فـاطـمـةـ

إـلـىـ كـلـ مـنـ سـاعـدـنـيـ مـنـ قـرـيبـ أوـ مـنـ بـعـيدـ إـلـىـ كـلـ الـذـينـ وـسـعـتـهـمـ ذـاـكـرـتـيـ وـلـمـ تـسـعـهـمـ مـذـكـرـتـيـ .

الخـنـاسـ

## الإهدا

بداية أتقرّب بهذا العمل إلى الواحد الأحد ولنبيه عليه أزكي الصلاة والتسليم  
قال الله عز وجل (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدِينِ إِحْسَانًا)

ثمرة جهدي لسنوات طوال والظروف التي مرت على مرور الكرام رغم معاناتي في كل الأحوال اهدي عملي المتواضع إلى :

اهدي عملي الفاضل وحصاد جهدي إلى شمعة حياتي ونور دربي التي تعبدت وسهرت الليالي  
لأصل إلى ما أنا عليه الآن أمي الحنونة.

إلى من كان مصدر نجاحي وتوفيقه إلى من رسم الأمل في تحقيق أحلامي إلى اعز ما املك  
أبي الغالي، .

إلى أغلى ما املك إلى الذين لا يتغوضون أبداً، والذين لم يقصروا معي أخوانني وأخواتي  
وأبناءهم الأعزاء وإلى البراعم الصغار مولاي الطيب ومولاي عبد الكريم و لالة خدوجة ولالة  
زينب .

كما اهدي عملي هذا إلى جداتي العزيزة الذي يطيب قلبي بدعائهما بارك الله في أعمارها  
وحفظها ورعها .

إلى أعمامي وعماتي وأبناءهم وخالي وحالاتي وأبناءهم .  
إلى كل أفراد عائلة بن عمر.

إلى جميع أصدقائي دون استثناء إلى الذين رافقوني طوال دربي الدراسي من شاركتني الحياة  
الجامعية بفرحها وحزنها، لكل من كانت له بصمة فرح في قلبي، إلى كل من رسم البهجة على  
شفتي ولو بكلمة، إلى كل القلوب الصافية التي ساهمت وتعاطفت معي في هذا العمل المنشود .  
إلى أستاذ المشرف بن العارية محمد الذي تعب معنا في رفع رأية العمل الأفضل والأمثل إلى  
كل الأساتذة الكرام الذين ضحوا من أجل نجاحنا، إلى كل زملائي خريجي دفعة 2020  
فاطمة - حنان - هدى - فاتحة - مليكة - أسماء - عائشة - امال .....

إلى من خاضت معي غمار رحلة هذا البحث ، صديقتي فلاني الخنساء.  
إلى استاذتي في ثانوية بخاص الأستاذة كسرابوي مريم.  
إلى كل من قرأ رسالتي هذه وشرفنا بحضوره في تقديم هذا الجهد .  
بن عمر فاطمة

## شكر وعرفان

الحمد لله وصالة والسلام على الرسول الله

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً، الذي أنعم علينا بنعمة العلم والإيمان، وعلى أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، وحثنا على مثابرة الجهد في الحصول عليها بلا حدود لزمان أو مكان.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى أستاذ المشرف" الدكتور بالعارية محمد" لما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع، ونصائحه وتوجيهاته القيمة

كما نتقدم بالشكر المسبق إلى اللجنة المناقشة على قبولها مناقشة مذکرتنا وتحملهم عناء تقييمها  
وتفوييمها

كما نشكر الأستاذ "ولد باحمو سمير" والزميل" نيشاني مبارك" وإلى كل الأساتذة مرافقين لنا في مشوارنا الدراسي وإلى كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد  
وأخيراً نسأل الله العلي العظيم أن تكون عداد هذه المذكرة.

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: التأصيل النظري للمراجعة القانونية والقواعد المالية</b>	
7	تمهيد
8	<b>المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة القانونية (الخارجية) والقواعد المالية</b>
8	- المطلب الأول: المراجعة القانونية (الخارجية)
8	• الفرع الأول: مفهوم المراجعة ومبادئها
10	• الفرع الثاني: تصنيفات المراجعة (أنواع)
12	• الفرع الثالث: معايير المراجعة
15	- المطلب الثاني مفهوم القوائم المالية
15	• الفرع الأول: القوائم المالية مفاهيم ومداخل
15	• الفرع الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية
17	• الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية
17	- المطلب الثالث: منهجية عمل محافظ الحسابات وفق الاجتهادات المهنية بالجزائر
18	• الفرع الأول: الإجراءات الأولية للمراجعين الخارجيين في إطار قبول التوكيل أو رفضه
19	• الفرع الثاني: الاجتهادات الدنيا الخاصة بملفات العمل
22	• الفرع الثالث: التقارير

25	<b>المبحث الثاني: الدراسات السابقة</b>
25	- المطلب الأول: الدراسات ذات الأصول العربية
27	- المطلب الثاني: دراسات ذات الأصول الأجنبية
27	- المطلب الثالث: بيان الاستفادة من دراسات السابقة
28	<b>خلاصة الفصل الأول</b>
	<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمصلحة الضرائب بولاية أدرار</b>
30	تمهيد
31	<b>المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة الميدانية</b>
31	- المطلب الأول: الطريقة المتبعة في جمع البيانات
31	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أولاً: تقديم مجتمع وعينة الدراسة</li> </ul>
31	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثانياً: تقديم أداة الدراسة</li> </ul>
32	- المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان
32	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أولاً: صدق الاستبيان</li> </ul>
35	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثانياً: ثبات فقرات الاستبيان</li> </ul>
37	<b>المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان</b>
37	- المطلب الأول التحليل وتفسير خصائص العينة
37	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أولاً: التحليل خصائص العينة</li> </ul>
40	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة</li> </ul>
44	- المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
44	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أولاً: التوزيع الطبيعي</li> </ul>
45	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثانياً تحليل فقرات الاستبيان</li> </ul>
60	- المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية
60	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أولاً: مناقشة الفرضيات</li> </ul>
60	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثانياً: نتائج</li> </ul>
61	<b>خلاصة الفصل</b>
63	<b>الخاتمة</b>
66	<b>قائمة المصادر والمرجع</b>

	الملحق
--	--------

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
32	يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المراجعة القانونية( <b>الخارجية</b> )	01
33	يوضح الاتساق الداخلي لفقرات القوائم المالية	02
34	يوضح الاتساق الداخلي لفقرات المراجعة القانونية وعلاقتها بالقوائم المالية	03
35	يوضح الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	04
36	يوضح قيمة الفا كرونباخ	05
37	يوضح تكرار ونسبة المؤدية لمتغير الجنس	06
38	يوضح التكرار ونسبة المؤدية لمتغير العمر	07
39	يوضح التكرار ونسبة المؤدية لمتغير المؤهل العلمي	08
39	يوضح التكرار ونسبة المؤدية لمتغير المستوى الوظيفي	09
40	يوضح التكرار ونسبة المؤدية لمتغير الخبرة المكتسبة	10
40	يوضح المتوسط الحسابي المرجح لدرجات المقاييس	11
41	يوضح درجة مقياس ليكارت الثلاثي	12
41	يوضح البيانات الوصفية للمراجعة القانونية	13
42	يوضح التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة في محور القوائم المالية	14
43	يوضح التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة في محور المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية	15
44	يوضح نتائج التوزيع الطبيعي	16
45	يوضح اختبار الفرق بين المتosteدين لمتغير الجنس	17
46	يوضح تحليل التباين لختبار الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	18
47	يوضح تحليل التباين لختبار الفرضية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى	19

48	يوضح تحليل التباين لختبار الفرضية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى	20
49	يوضح تحليل التباين لختبار الفرضية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى	21
50	يوضح اختبار افرق بين المتوسطين	22
51	يوضح تحليل اختبار الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	23
52	يوضح تحليل اختبار الفرضية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	24
53	يوضح تحليل اختبار الفرضية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	25
54	يوضح تحليل اختبار الفرضية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية	26
55	يوضح اختبار فرق بين المتوسطين	27
56	يوضح تحليل اختبار الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة	28
57	يوضح تحليل اختبار الفرضية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة	29
58	يوضح تحليل اختبار الفرضية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة	30
59	يوضح تحليل اختبار الفرضية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثالثة	31

### قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
37	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	01
38	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	02

### قائمة الملحق

الصفحة	الملحق	الرقم
70	استماراة الدراسة	01
76	مخرجات SPSS	02

مُقَدِّمة

## مقدمة

### مقدمة عامة

لقد شهد العالم تطور كبير على مستوى حجم نشاطات المؤسسات الاقتصادية حيث انتقل نشاطها من مؤسسات صغيرة الحجم ذات معاملات متشبعة بالأمر الذي أدى إلى تزايد حجم نشاط العمليات المالية في ظل وجود قوانين ومعايير دولية والتي تميزت بالتعقيد والصرامة في تطبيق، مما وجب على الأطراف القائمة على المؤسسة إلى ضبط نشاطها بحيث تفرض على أعضائها معايير وضوابط أكثر دقة، وذلك من أجل محاسبتهم على نتائج النهائية لذلك وجب على المؤسسة إتباع طريقة جديدة تمكنها من إبلاغ أعضائها، بالتطورات الحاصلة داخل المؤسسة وكذلك النشاطات التي تقوم بها هذا ما أدى إلى ظهور مهنة المراجعة والتي تساعد المؤسسة على إكتشاف أخطاء الواقعة في قوائمها المالية .

ومن المعروف ان المراجعة لها أهمية بالغة لدى المؤسسة من ناحية الرقابية بحيث تظهر هذه الأهمية من خلال المهام الموكلة لمراجع الحسابات والذي يجب ان يكون متمنع باستقلالية تامة، ويمارس حقوقه وواجباته ويلتزم بأخلاقيات المهنة وذلك من اجل تحقيق أهداف المرجوة من المراجعة، والحكم على مدى تعبير القوائم المالية على الواقع المعاش داخل وخارج المؤسسة وتلبية حاجات المستفيدين منها وان تكون هذه الممارسة تحت مسؤوليته الشخصية

### مشكلة الدراسة :

تمثل المراجعة ضمانا اكبر حول مصداقية مخرجات النظام المالي للمؤسسة نتيجة لما يتمتع به مراجع من استقلالية تامة، حيث يعتبر رأيه الفني المحايد والذي يجب أن يبرزه في تقريره النهائي وبعد مقياس لمدى صحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن قبل جهات مختلفة وأن يكون كل ذلك معدا وفقا مبادئ المحاسبة والمعايير المتعارف عليها ومقبول قبولا عاما.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مراجعة القانونية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية ؟

والذي انبثقت عنه التساؤلات الفرعية :

ما لإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية؟

## مقدمة

ما هي المنهجية المتبع لعمل المراجع في الجزائر

فرضيات :

### - الفرضية الرئيسية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية (الخارجية) في مصلحة الضرائب لولاية ادرار وتنفرع تحتها فرضيات فرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمستوى الوظيفي عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لسنوات الخبرة عند مستوى دلالة معنوية 0.05

### - الفرضية الرئيسية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لمصلحة الضرائب بولاية ادرار

وتنجزاً منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى معنوية 0.05

## مقدمة

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية أدرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية أدرار بالنسبة للمستوى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية أدرار بالنسبة سنوات الخبرة عند مستوى معنوية 0.05

### - الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار

وتجزأ منها فرضيات فرعية هي كالتالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة مستوى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لسنوات الخبرة عند مستوى معنوية 0.05

### أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية البحث والذي تمحور حول دور المراجعة القانونية (الخارجية) في إضفاء المصداقية للقواعد المالية إلى تبيّان الدور الذي يلعبه المراجعين الخارجيين في تقييم القواعد المالية من خلال التقرير النهائي والمتضمن الرأي الفني المحايد الذي يعطي صورة واضحة وشاملة عن المراجعة ودورها في المؤسسة

## **مقدمة**

### **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة بشكل عام إلى إبراز دور المراجعة في المؤسسة باعتبارها أداة فعالة فيها، وتبين القدرة من المصداقية التي تضفيها المراجعة، وإبراز الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي من خلال مختلف إجراءات المراجعة في تعزيز ودعم الثقة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وتسلیط الضوء على ما هو مدروس نظرياً ومقارنته بما هو موجود

### **أسباب اختيار الموضوع:**

توجد عدة أسباب لإختيارنا لهذا الموضوع ذكر منها:

#### **موضوعياً:**

- باعتبار أن موضوع يدخل ضمن إطار التخصص تدقيق ومراقبة التسيير
- باعتبار أن الموضوع من المواضيع التي تلقى إهتماماً كبيراً حاضراً ومستقبلاً
- التقدم الكبير الذي تشهده المحاسبة في مجال المراجعة بنوعيها الخارجي والداخلي ومساهماتها في المؤسسة

#### **أسباب شخصية :**

- الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه البحوث العلمية

#### **حدود الدراسة:**

أجريت الدراسة بمصلحة الضرائب بولاية ادرار في شهر جوان 2020 وقد تمثلت عينة الدراسة في العاملين بالمصلحة حيث تم التركيز على معرفة دور المراجعة القانونية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية

#### **المنهج المتبّع في الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، حيث اعتمدنا على كتب وبحوث عربية وكذا دراسات سابقة التي لها علاقة بالموضوع بعرض تكوين الإطار النظري للموضوع، أما بالنسبة للإطار الميداني

## **مقدمة**

---

التحليلي، فقد تم الاعتماد على دراسة حالة باستخدام الإستبانة لتحليل كافة لبيانات وكذلك الطرق الإحصائية المناسبة لذلك

**هيكل الدراسة :**

تم تناول الدراسة ومتمثلة في دور المراجعة القانونية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية في فصلين

**الفصل الأول : سنتناول الاطار النظري للموضوع**

**الفصل الثاني ستتناول فيه دراسة حالة والمتمثلة في توزيع إستبيان وجه لمصلحة الضرائب بولاية أدرار.**

## الفصل الأول

التأصيل النظرية المراجعة

القانونية والقواعد المالية

### تمهيد:

تعد مهنة المراجعة مهنة عريقة تمتد جذورها إلى القرن الرابع عشر وذلك حسب المصادر العلمية ذات الصلة، وكان البعض يرجع جذور تلك المهنة إلى الفراعنة ، ومنذ ذلك التاريخ أثبتت هذا الأخيرة أنها ذات رسالة قوية وذات مردود إيجابي على رفاهية الشعوب لأنها تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية ومن المواضيع التي تغيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة وتعتبر دراستها من المواضيع المتقدمة أكاديمياً .

وتعتبر المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغض النظر التاكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية فهي بذلك عملية انتقادية للقواعد المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة . وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم ل الواقع الفعلي لها . أن هذه العملية تمكن المراجع من أن يبدي رأياً فنياً محايده حول مدى دلالة القوائم المالية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل الذي يعتبر أساس البحث العلمي ، لأنه يعطي نظرة دقيقة لما يريد الباحث التوصل إليه وذلك من خلال المبحثين:

**المبحث الأول: التأصيل النظرية (المراجعة القانونية ، القوائم المالية)**

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الموضوع.**

## المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة القانونية (الخارجية) والقواعد المالية

ظهرت الحاجة لعملية المراجعة بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ، وقد ازدادت فعالية هذه الحاجة وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب كبر حجم المؤسسات وتوسيعها الجغرافي ، وزيادة التعقيد في العمليات ولا مركزية الإدارة والتغيرات التكنولوجية المتتسارعة.

### المطلب الأول: المراجعة القانونية (الخارجية)

#### الفرع الأول: مفهوم المراجعة ومبادئها .

أولاً: مفهوم المراجعة هناك العديد من التعريفات للمراجعة ذكر منها :

أشتق مصطلح المراجعة Audit من الكلمة اللاتينية Audir والذي يعني الاستماع ، حيث كانت الحسابات

تنتلى على المراجع<sup>1</sup>

عرفت الجمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها " عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبة بعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسيرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المستفيدة".<sup>2</sup>

وعرفت كذلك على أنها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي في محابيد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة الزمنية معلومة ، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة".<sup>3</sup>.

وعليه يمكن القول إن المراجعة هي :"علم يتمثل في مجموعة من المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادياً منظم لأنظمة الرقابة الداخلية و البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات و القوائم المالية للمشروع بهدف أبداء رأي في محابيد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع المربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة

ثانياً : مبادئ المراجعة :لقد تم تقسيم هذه المبادئ إلى مجموعتين الأولى مرتبطة بركن التحقيق ( الفحص ) و الثانية مرتبطة بركن التقرير.

<sup>1</sup>-أمين السيدأحمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ،الدار الجامعية القاهرة ،2005،ص.03.

<sup>2</sup>\_الصبان محمد سمير ، عبد الوهاب نصر علي ،المراجعة الخارجية "المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ،2002، ص.06.

<sup>3</sup>\_خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية ، مطبعة الاتحاد الأردن،1980،ص.10.

أولاً: المبادئ المرتبطة بركن التحقيق ( الفحص ) .

#### 1. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي :

ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث الشركة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان الشركة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة ، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.<sup>1</sup>

#### 2. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري :

ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى فحص جميع أهداف الشركة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقرير المالي المعدة بواسطة الشركة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وذلك التقارير.

#### 3. مبدأ الموضوعية في الفحص :

يتضمن هذا المبدأ الإقلال إلى حد ما من عنصر التقدير الشخصي ، وترشيد من خلال الاستناد على القدر الكافي من الأدلة من جهة ، والاستعانة بالخبرات المتخصصة من جهة ثانية ، واستخدام الأساليب الكمية في مجال من جهة ثالثة.<sup>2</sup>

#### 4 . مبدأ الفحص مدى الكفاية الإنسانية:

ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحدث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة وهذا المناخ تعبر عن ما تحتويه المؤسسة من نظام لقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة<sup>3</sup>

#### ثانياً: المبادئ المرتبطة بركن التقرير

##### 1. مبدأ كفاية الاتصال:

يشير هذا المبدأ إلى الأخذ بعين الاعتبار أن تقارير مراجعة الحسابات تعتبر أداة لنقل صورة صادقة وعادلة عن العمليات الاقتصادية للشركة لجميع الجهات المتعاملة معها لتعرب على ثقتهم بها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه تقارير.

<sup>1</sup> أحمد سلمي جمعة ، المدخل الحديث تدقيق الحسابات ، ط1 ، دار صفاء، الأردن ،2000ص.ص 8،9

<sup>2</sup> نصر صالح محمد نظرية المراجعة ، ط1، دار الجامعية،2011،ص 158.

<sup>3</sup> محى الدين محمود عم، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة(حالة الجزائر)،المركز الجامعي بالمدية، 2007-2008،ص20

### 2. مبدأ الإفصاح:

يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير مراجعة الحسابات توضح مدى تنفيذ أهداف الشركة ، ومدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبة والتغيير فيها ينص هذا الإفصاح على ضرورة إظهار نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، والمستندات و الدفاتر والسجلات.

### 3. مبدأ الأنصاف:

ويقضى هذا المبدأ بضرورة مراعاة المراجع عند صياغته لتقريره المعاملة العادلة (البعيدة عن التحيز) لجميع الأطراف المستفيدة من تقرير سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية.

### 4. مبدأ السبيبية:

ويشير هذا المبدأ إلى مراعات أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبني تحفظاته ومقرراته على أسباب حقيقة موضوعية.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: تصنيفات المراجعة(أنواع)

أولاً: من حيث المصدر الذي ينص عليها: تقسم إلى:

1\_مراجعة قانونية (إلزامية): هي المراجعة التي نص عليها القانون ، حيث يلزم القانون عددا المؤسسات بمراجعة حساباتها وأهم هذه المؤسسات شركات الأموال.

2\_مراجعة اختيارية : هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وإنما بناء على اتفاق بين المؤسسات للقيام بواسطة مراجع خارجي ويحدث هذا غالبا في مؤسسة الأشخاص ، أو المؤسسات الفردية.<sup>2</sup>

ثانياً: من حيث الاختبارات: تنقسم إلى

1\_المراجعة تفصيلية(شاملة): وهي المراجعة التي تقوم بها المدقق من خلال مراجعة جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات، بمعنى مراجعة جميع المفردات محل الفحص، ويصلح هذا النوع من المراجعة في المؤسسات الصغيرة.

2\_المراجعة اختيارية: يتم تنفيذ المراجعة بشكل اختياري بالنسبة للمنشأة وذلك في مشروعات الفردية وشركات الأشخاص ، بمحض اختيار أصحاب المنشأة ورغبتهم في الاستفادة في مزايا تنفيذ المراجعة على حساباتهم ولا يوجد في مثل هذه الحالات قانون محدد يلزم بموجبه المنشأة في تعين مراقب الحسابات<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نصر صالح محمد ،مراجع سبق ذكره ص 312،311.

<sup>2</sup> حسين أحمد دحدوح ،حسين يوسف القاضي ،مراجعة الحسابات منقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية ،ج 1 ط 1 دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009ص 50.

ثالثاً: من حيث النطاق نقسم إلى :

1-**المراجعة الكاملة:** وهي مراجعة القوائم المالية وما يقتضيه ذلك من فحص وتقدير لنظام الرقابة الداخلية وإعداد برنامج كامل للمراجعة وإجراء الاختبارات الازمة لاعطاء رأي في القوائم المالية عن طريق إعداد تقرير المراجع.

2-**المراجعة الجزئية:** فيقصد بها أن تكون عمليات المراجعة في مجال محدد أو جزئية معينة من أنشطة الشركة.

رابعاً: من حيث توقيت : تنقسم أيضاً إلى نوعين:

1-**المراجعة النهائية:** وتتميز تلك المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقواعد المالية الختامية ويلجأ المراجعين الخارجيين عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

2-**المراجعة المستمرة:** في هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إغلاق الدفاتر في نهاية السنة محددة مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إغلاق الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامي.<sup>2</sup>

خامساً: من حيث القائم بعملية المراجعة :

1-**المراجعة الداخلية:** هي المراجعة التي تقوم بها الموظف بالمنشأة.<sup>3</sup>

عرفت معهد المراجعين الداخلين الأمريكي (IAA) في يونيو 1999 على إنها "نشاط مستقبل موضوعي يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينها وهي بذلك تساهم في خلق قيمة مضافة وتساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارية المخاطر والرقابة والحكمة وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعد على تقوية والرفع من فعاليتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د-كمال عبد السلام علي و خالد المعتصم، أصول المراجعة، 2003، ص 67

<sup>2</sup> محمد سمير الصياغ، نظرية المراجعة والآليات التطبيقية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 31.

<sup>3</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعية الجديدة النشر الاسكندرية، ص 114.

<sup>4</sup> عمر شريف، التنظيم المهني للمراجعة دارسة مقارنة بين الجزائر وتونس والملكة المغربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2011-2012، ص 28

**2\_المراجعة الخارجية :** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ،وذلك لإعطائها المصداقية حتى تناول القبول و الرضي لدى مستعملها هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون المستثمرين ،البنوك).

تعريف أيضا : " فحص منظم ومستقل للبيانات والقواعد المالية والسجلات والطبيات والفاعلية المالية لأي مؤسسة وان يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث:معايير المراجعة

لقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بواسطة مجلس التدقيق قائمة بمعايير التدقيق ،حيث تم تدوينها في ثلاثة مجموعات رئيسية هي :المعايير العامة ،معايير العمل الميداني ،معايير التقرير

**1-المعايير الشخصية(ال العامة)** وذلك لأنها تتعلق بشخص مراجع الحسابات ، وهي ثلاثة معايير حسب الآتي:<sup>3</sup>  
أولا: **التأهيل العلمي والعملي** :لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة وملائمة فإن المراجع يجب أن يتتوفر لديه كل من التعليم والخبرة<sup>4</sup>

ثاني:**الاتجاه العقلي المحايد (الاستقلال)** (يتطلب من المراجع التمسك باستقلاله وحياديته ، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز<sup>5</sup>

ثالثا:**العناية المهنية الواجبة** :إن هذا المعيار يشترط على المراجع بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله فإن كان المراجع لا يتمتع بالمهارات الازمة، ولا يمارس عمله بدرجة العناية المعقولة فإن يكون قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها كما يعتبر مخلا بواجباته القانونية<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- محمد التهامي طواهر مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية دار المطبوعات الجامعية ، بن عكون الجزائر ، 2005 ص30.

<sup>2</sup> وجдан علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ،رسالة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،فرع محاسبة تدقيق ،جامعة الجزائر 03، 2009-2010 ص 95

<sup>3</sup> حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، مذكرة الماجستير في المحاسبة ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009، ص26

<sup>4</sup>- زينب عود، الجانب العلمي لمراجعة الحسابات في ظل قانون المراجعة في الجزائر قانون (01-10) دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية الوادي، 2014-2015، ص 17

<sup>5</sup>- حسين أحمد دحدوح ،مرجع سابق ذكره ص56

**2-معايير العمل الميداني:** ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى قرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات<sup>2</sup> ويشتمل على ثلات معايير :

أولاً: **الإشراف والتخطيط:** إذ يجب على المراجع أن يحصل على معلومات كافية عن المشروع ليتمكن من تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها بشكل كافي ، كما يجب عليه الإشراف بدقة على المساعدين الذين تم استعانتهم وتوجههم ،

ثانياً: **الرقابة الداخلية** يجب على المراجع الحصول على فهم كافي لنظام الرقابة الداخلية ، ولا شك إن وجود نظام الرقابة الداخلية جيد من عمليه وزيادة مصداقية البيانات المالية كما انه يخض من قدرة الأدلة والإثبات التي تعين علا المراجع جمعها من خلال الاختيارات المراجعة الأخرى والعكس صحيح<sup>3</sup>

ثالثاً: **أدلة القرائن والإثبات** يجب التوصل إلى عناصر الإثبات الجدير بالثقة وذلك بالمعاينة والملاحظة والتحري والإثبات ، والذي من شأنه أن يكون أساسياً معقولاً ومبرراً للإباء الرأي العائد للبيانات المالية التي يتفق فيها<sup>4</sup>.

**3-إعداد تقارير:** يمثل هذا المعيار معلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين ، ومن تم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان ، كما انه يجب أيضاً يكون واضحاً وختصراً بالإضافة إلى كونه متطابق مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة ، وتحقيق لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة هي :

أولاً: **إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المتعارف عليها:** يتطلب هذا المعيار ضرورة تبيين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وهو يعني ضمنياً أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معياراً يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة غرض هذه القوائم المالية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة التكامل بين شركة KPMG مجاني وحازم حسن وشركائهم - محاسبون قانونيون - إدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في جمهورية اليمن ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 2009-2010، ص 30

<sup>2</sup> - محمد سمير ، عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ذكره ص 75.

<sup>3</sup> - أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص ص 114، 113

<sup>4</sup> - خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ذكره ص 17 .

<sup>5</sup> - زينب عواد مرجع سابق ذكره ص 18.

ثانياً : معيار الأساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً يجب أن يبين التقرير ماذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعتمد بها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة .<sup>1</sup>

ثالثاً: معيار ملائمة الإفصاح يقضي هذا المعيار من معايير التقرير بأنه "ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية إلى أنه كاف بدرجة معقولة ما لم يوضح التقرير غير ذلك "، ووفقاً لهذا المعيار يجب على المراجع أن يتتأكد من كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، وذلك من خلال التبوييب السليم لعناصرها وملاحظة الملاحق المتعلقة بها والتي تعتبر كإيضاحات متممة لها ، ولكنه غير مطلب بالإشارة في تقريره إلى مستوى الإفصاح إلى في حالة عدم كفاية هذا الإفصاح بالصورة المعقولة .

رابعاً: التعبير عن رأى المراجع . يهدف هذا المعيار بصورة إلى منع سوء الفهم والتفسير للمسؤولية التي قبل المراجع بتحملها فور توقيعه على القوائم المالية ، يمكن لمراجع الحسابات أن يتبني أحد المواقف الأربع التالية :

**1\_رأى نظيف:** وذلك عندما يرى المراجع أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المراكز المالي ونتيجة النشاط بدون أي قيد أو شرط .

**2\_إبداء رأي بتحفظ:** وذلك عندما يرى مراجع الحسابات أن القوائم المالية محل الفحص تعبر في مجلتها عن المراكز المالي ونتيجة النشاط مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون قارئ هذه القوائم المالية على علم بها .

**3\_إبداء رأي معاكس:** وذلك عندما يرى مراجع حسابات أن القوائم المالية كل لا تعبر عن المراكز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة . وهذا الرأي يعتبر معاكس عند مقارنته بنوع الرأي المذكور أولاً ، وهو الرأي النظيف

**4\_الامتناع عن إبداء الرأي :** وذلك عندما يرفض المراجع لأسباب معينة إبداء رأي فني في القوائم المالية محل الفحص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- خالد أمين عبد الله مرجع سابق ذكره ص 17.

<sup>2</sup>- الصحن محمد عبد الفتاح، رحب السيد راشد، درويش محمود ناجي ،أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر 47/2000 ص.

#### المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية

##### الفرع الأول: القوائم المالية مفاهيم ومداخل

**تعريف القوائم المالية:** النتائج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي حيث يتم إعداد هذه القوائم للتعرف على النتائج أعمال المشروع خلال فترة مالية معينة والمركز المالي للمشروع في خطة معينة حيث أن هذه القوائم تقوم ببعث الطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمور المنشأة الاقتصادية.<sup>1</sup>

القواعد المالية تمثل الجزء المحوري لتقارير المالية، وتمثل القواعد المالية الوسائل الأساسية لتوسيع المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القواعد المالية قد تحتوي على المعلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية المحاسبية، إلا إن النظام المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القواعد المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصاروفات ...الخ).<sup>2</sup>

ومنه يمكن القول أن القواعد المالية عموماً عرضاً هيكلياً ذو طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات وتهدف القواعد المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتغيرات النقدية التي تقييد قطاع عريض من مستخدمي القواعد المالية في اتخاذ القرار كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج أعمال استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها<sup>3</sup>

##### الفرع الثاني: أهمية وأهداف القواعد المالية

##### أولاً: أهمية القواعد المالية :

من خلال التعريف السابقة تظهر لنا أهمية القواعد المالية ويزيل الغرض من إعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط وهي :

**أداة الاتصال:** فمهمة القواعد المالية في هذا المجال هي "توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة ونتائج المترتبة عليه" فهي بذلك:

► وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك

► وسيلة لتوفير المعلومات المختلفة الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال المحللين والباحثين

<sup>1</sup> نضال محمود الرحمي وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية دار المسيرة الاردن سنة 1431-2010" صفحة 6

<sup>2</sup> حماد طارق عبد العال، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2006، صفحة 35

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مصر الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 93

ـ وسيلة في تقييم الأداء : حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة

ـ والحكم على كفاءتها استعمال المورد الموضوعية تحت تصرف فنستعمل في الحكم على

المؤسسة	أهداف	مدى تقدم في تحقيق	كيفية استخدام لموارد
---------	-------	-------------------	----------------------

ـ جـ وسيلة في اتخاذ القرارات الأزمة : في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات الازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل
- تستعمل من أطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل : الموردين، العملاء، البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.<sup>1</sup>

## ـ 2- أهداف القوائم المالية :

❖ الهدف الأساسي والعام للقواعد المالية بمعناه السابق توصيل معلومات لأصحاب المصلحة في المنشأة عن المركز المالي لها ونتائج أعمالها وتذبذباتها النقدية والتغيرات في حقوق الملك يجب ان تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية

- وينبع من هذا الهدف العام ويشتق منه أهداف محددة للقواعد المالية ويمكن إيجازها فيما يلي :
- إن القوائم المالية توصل معلومات تستحدث الملك على الثقة في الإدارة نفسها، باعتبار أن القوائم المالية مسئولة إدارة المنشأة
- أن القوائم المالية توصل المعلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة

ـ • أن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها، كذلك توقيت ودرجة التأكيد من هذه القدرة<sup>2</sup>

ـ وان الأهداف القوائم المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والقانونية وكذلك يجب أن توجه أهداف القوائم المالية أساسا نحو الحاجة المستخدمين

<sup>1</sup> حسناء مشرى، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات دراسة ميدانية بينك سوسبيتي جينرال الجزائر وكالة سطيف، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير ، جامعة فرhat عباس - سطيف، سنة 2007/2008 ص 67

<sup>2</sup> على عبد الوهاب نصر ،القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية العربية والدولية ، الدار الجامعية مصر سنة 2007 ص 32،33

الخارجيين الذين لا تتوفر لديهم سلطة للحصول على المعلومات التي يرغبونها، وعادة ما تتركز القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية

حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول فإن القوائم المالية تتكون من أربع قوائم مرتبطة تتمثل في قائمة الدخل، قائمة الحقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية

1- **قائمة المركز المالي (الميزانية)** تعرف على أنها وثيقة تبين الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد، كما أنها تفرق بين الأصول والخصوم ورأسمال الخاص في تاريخ إغفال الحسابات  
الإيرادات - المصروفات = صافي الربح

2- **قائمة الدخل** : يعرف على أنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية باستثناء المساهمات التي تتمنن قبل المالك وتعرف المصارييف(الأعباء) أنها نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية

2- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية** تتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين نهاية وبداية الفترة، إضافة إلى بنود المكاسب إلى الخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل

3- **قائمة التدفقات النقدية** تبين المقبولات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة بحيث يتم تصنيفها إلى التدفقات من الأنشطة التشغيلية والأنشطة التمويلية ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد الاحتياجات النقدية وتوضيح كيفية استخدامها<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث : منهجية عمل محافظ الحسابات وفق الاجتهادات المهنية بالجزائر

عند ممارسة المدقق الخارجي مهام التدقيق الخارجي في الجزائر عليه أن يتبع عدة إجراءات واجتهادات معينة، والتي ي مليتها عليه المشرع الجزائري ودالك قبل أن يوقع قبولة لتوكييل وحين أداءه مهمة المراجعة إلى أن يلخص عمله في تقرير النهائي، وحتى عند رفضه للتوكييل فإن لديه إجراءات خاصة يجب عليه تجسيده لذاك الرفض.

<sup>1</sup> آسيا لعروسي ،تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم دراسة حالة بوليفيان لإنتاج أكياس التغليف برج بوعريريج مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2013/2014 ص 28

<sup>2</sup> آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة لمسيلة ، السنة 2013/2014 ص من 37 الى 41

#### الفرع الأول : الإجراءات الأولية للمراجعين الخارجيين في إطار قبول التوكيل أو رفضه

يشترط على المدققين الخارجيين في عملهم أن يكونون حذرين ويرتكز على منهجية موحدة منذ قبول التوكيل إلى حين إعداد التقرير النهائي، لذلك على المدققين الخارجيين عند استشعار بالتوكل قبل البدء في مهمتهم أن يتمتعون بـ:

إبداء قبوله ببساطة قبل مسبقاً ببعض الاجتهادات التي يضعها تحت حيز التنفيذ وتسمح له بما يلي:

- تجنب الوقوع تحت طائلة التنافي والمنعوات الشرعية والقانونية.

- التأكد من إمكانية القيام بالمهام لاسيما الإمكانيات التقنية والبشرية لمكتبه.

- التأكد من أن التوكيل المقترن لا تشوبه مخالفات، ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة للأخطار بطلب مداولات جمعيتها للمساهمين.

تدرس هذه التوصية على ضوء القوانين والتنظيمات السارية المفعول، الاجتهادات الدينية التي يقوم بها المدققين الخارجيين قبل قبول التوكيل والبدء في الوظيفة، حيث على المدققين الخارجيين قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به، أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية:

أولاً: قبول التوكيل:

\* التأكد من عدم الوقوع تحت طائلة التنافي والمنعوات الشرعية والقانونية

\* على المدققين الخارجيين أن يطالب بالقائمة الحالية للمتصرين الإداريين أو مجلس المديرين ومجلس الرقابة للمؤسسة والمراقبة والمؤسسات المنسوبة وإذا فضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينة

\* في حالة استشعار بتبدل مدقق معزول عليه أن يتتأكد أمام المؤسسة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفياً

\* في حالة ما إذا خلف مدقق خارجي الذي رفض تجديد توكيله عليه الاتصال بالزميل المغادر لاستعلام عن أسباب عدم قبول التجديد توكيله

\* يستوجب على المدققين الخارجيين التأكد من كفاءات مكتبه بحيث تسمح له بالتكلف وبتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة

\* يجب على المدققين الخارجيين التأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته بكل حرية لاسيما إزاء مسيري المؤسسة  
ثانياً: قبول التوكيل والدخول إلى الوظيفة: بعد قبول المدققين الخارجيين لتوكيل وبعد تلبية الاجتهادات الأولية عليه أن يقوم بما يلي:

\* التأكد من شرعية تعيينه حسب الحالات من طرف المجلس العام العادي أو مجلس التأسيسي، وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه يمضي القوانين العامة، أما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام

عادي عليه أن يمضي المحضر مع الملاحظة "قبل قبول التوكيل" وإذا لم يحضر للمجلس يدل بقبوله المؤسسة كتابيا.

\* في كل أشكال التعين يجب على المدقق الخارجي عند قبوله للتوكل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية.

\* أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع الجهة التي قامت بتعيينه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لقبوله التوكيل.

\* قبل بداية تنفيذ التوكيل على المدقق الخارجي أن يرسل إلى المؤسسة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق التوكيل المدقق الخارجي، تتمثل هذه الإجراءات في المسؤولية المهمة، المتتدخلين ، طرق العمل المستعملة، فترات التدخل والأجال القانونية التي يجب احترامها الآجال القانونية لإيداع التقارير، الأتعاب.

\* يجب على المدقق الخارجي الذي تم تعيينه عند تنفيذ توكيلاه أن يتصل بسفه للحصول على كل معلومة تنفيذ في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية

\* يجب على المدقق الخارجي المغادر أن يسهل لخلفه الدخول في الوظيفة، وهذا عملا بمبدأ التضامن بين الزملاء

\* في حالة تعدد المدققين الخارجيين يجب أن يلتزم كل واحد منهم باحترام الإجراءات المشار إليها سلفا وكأنه يتصرف لمفرده.<sup>1</sup>

#### ثانيا : حالة رفض قبول التوكيل

في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية تنظيمية، أو لأسباب قانونية وتنظيمية أو لأسباب أخرى، عليه مراسلة المؤسسة وإثارتها بأسباب عدم قبوله المهمة وذلك في خلال 15 يوما وإذا كانت المؤسسة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشعار رفض المهمة<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: الاجتهادات الدنيا الخاصة بملف العمل

يفرض الطابع العام لمهمة التدقيق الخارجي على المدقق الخارجي مسؤول مستدين أساسين إن لم نقل إجباريين هما:

- ملف دائم

<sup>1</sup>-أقسام عمر، التدقيق الخارجي ومحافظة الحسابات في الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، سنة 2016، ص 100-104

<sup>2</sup> محمد بوتين، المراجعة ومرقبة الحسابات من النظرية الى تطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 26

#### - ملف سنوي

حيث أن مسک هاذين المستدلين يتطلب من المدقق الخارجي:

- إتباع طريقة للمراقبة والتأكد من جمع كل العناصر الضرورية للتعبير عن رأي مبرر حول الحسابات السنوية المعروضة لفحصه
  - أن تكون بحوزته معلومات ذات طابع دائم حول المؤسسة المراقبة طول مدة التوكيل ومع احتمال تجديده
  - الاحتفاظ وتوفير إذا اقتضى الأمر بدليل عن الأعمال التي أجريت، والاجتهادات والوسائل المستعملة للوصول إلى إبداء رأي حول مدى شرعية ومصداقية الحسابات السنوية
  - أن تكون طريقة عمله مطابقة للكيفيات المقبولة على الصعيد الوطني والدولي
  - الإشراف على العمل الذي اجري من طرف المساعدين
- أولاً الملف الدائم:**

يجب أن يتكون الملف الدائم من المعلومات الوثائق التالية مع احترام الخصائص المشروطة

- 1- الشكل والمضمون: يجب أن تكون طريقة الترتيب ومضمون الملف متوقف على خصائص المؤسسة المراقبة والنظام الداخلي لمكتب المدقق الخارجي بحيث يتمحور الملف حول الفصول التالية

(العموميات الخاصة بالمؤسسة المراقبة - المراقبة الداخلية - معلومات محاسبة ومالية - معلومات قانونية - الخصائص الاقتصادية والتجارية - معلومات حول الإعلام الآلي)

- 2- يمكن للملف الدائم أن ينظم على شكل ملف فرعي يسهل ترتيب المراجع وفحصها، وأيضاً يجب فتح ملف فرعي لكل فصل من فصول المذكورة أعلاه
- 3- يمكن إضافة لكل ملف فرعي ملخص المضمون، يكون مطبوعاً مسبقاً
- 4- مسک الملف الدائم

لكي يشكل الملف الدائم مجموعة من المعلومات المفيدة ذات الطابع الدائم حول المؤسسة المراقبة يستوجب:

- تحين الملف الدائم بانتظام كلما طرأ تعديلاً على عنصر دائم
- اقتضاء المعلومات القديمة والتي لم يعد لها أية فائدة

- القيام بتلخيص المراجع ذات الحجم الضخم<sup>1</sup>

لكي يشكل الملف الدائم مجموعة من المعلومات المفيدة ذات الطابع الدائم حول المؤسسة المراقبة يستوجب:

- تحين الملف الدائم بانتظام كلما طرأ تعديلا على عنصر دائم

- اقتضاء المعلومات القديمة والتي لم يعد لها أية فائدة

- القيام بتلخيص المراجع ذات الحجم الضخم

**ثانيا: الملف السنوي:** ويسمى كذلك الملف الجاري، ويستعمل هذا الملف لدوره مالية واحدة على عكس الملف الدائم، حيث أن المراجع كل سنة مالية يفتح لها ملفا سنويا خاصا بها يحتوي على مجموعة من الأعمال المنجزة والإجراءات المستخدمة لتنفيذ مهمة المراجع على أطول سنة

ويعتبر هذا الملف ضروريا بالنسبة للمراجع من أجل التحكم الجيد في المهمة والتأكد من تنفيذ برنامج المراجعة وتوثيق الأعمال المنجزة دون إغفال، كما يعتبر دليلا لإثبات للرأي الذي يصدره المراجع، ويعلم على تسهيل إعداد التقرير النهائي، ويمثل عموما عنصر إثبات عن كل الأعمال والإجراءات التي قام بها المراجع ومساعدوه

ويضم الملف السنوي بالإضافة إلى قوائم المالية محل المراجع ما يلي:

- كل ما يتعلق تنظيم وتخطيط المهمة، كالبرنامج العام للمراجعة وقائمة المتتدخلين وتاريخ مدة الزيارات أو التدخلات وكذا تاريخ تقديم التقرير النهائي

- كل ما يتعلق بتقييم الرقابة الداخلية كالأنظمة وخرائط التدفق والإستجوبات التي قام بها نقاط القوة ونقاط الضعف، ونجد هذا في ورقة تسمى بورقة التقييم وأوراق العمل المتضمنة عمليات السير المجرأة

- برنامج مراقبة الحسابات السنوية وملخص عن كل الأعمال المنجزة والانحرافات المكتشفة والنتيجة النهائية من أجل إبداء الرأي

- التدقيقات الخاصة أو القانونية ، وتشمل فحص الاتفاقيات النظامية والشهادة على أعلى خمس أو عشر مكافآت اللاحقة لتاريخ إغلاق الحسابات السنوية

<sup>1</sup> آسيا هيري، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تسيير محاسبى وتدقيق،جامعة احمد دراية ادرار، 2017

- التوثيق العام لمختلف المراسلات المتبادلة مع الشركة ومذكرات عن اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة وكل ما يخص القرارات التي لها تأثير على الحسابات السنوية، وكذلك الإقرارات المحصل عليها من الغير ونسخ من جميع محاضر مداولات الجمعية العامة

وتشير إلى أن ملفات العمل هذا طابع سري، ومحفظ الحسابات ملزم باحترام السر المهني إلا في حدود ما يسمح به القانون المعمول به ويجب عليه الاحتفاظ بهذه الملفات لمدة عشر سنوات حتى بعد إنتهاء وكالته وذلك وفقاً للمادة 12 من قانون التجاري، أما في حالة تعدد محفظي الحسابات فإن كل واحد منهم ملزم بمسك هذين ملفين، حيث تبقى مسؤولية كل واحد منهم كاملة تجاه التنفيذ الجيد للمهمة، وإذا تم تقسيم الأعمال بينهم فإن ملفات كل واحد منهم يجب أن تحتوي على نسخ طبق الأصل من أوراق عمل زميله.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: التقارير

أكذب المشرع الجزائري في القوانين 91-08 و 93-08 على مهام محافظ الحسابات التالية:

- المصادقة على الحسابات السنوية
- تدقيق صدق وتطابق المعلومات محتواه في تقرير التسيير المقدم من طرف المديرين مع تلك الحسابات
- إعطاء الرأي حوله شروطه إبرام اتفاقيات المحددة قانوناً، من طرف المسؤولين
- الإعلان عن نتائج الممكن أن تهدد الاستمرارية في النشاط وعلى محافظ في نهاية المهمة الأولى والثانية كتابة تقرير عام بالنسبة للمصادقة على الحسابات، وتقرير خاص حول إبرام اتفاقيات القانونية، إن تقريرين يحملان التاريخ والإمضاء ويوجهان إلى الجمعية العامة للمساهمين، كما على المراجع إلقاء كلمة، بفضل أن تكون مكتوبة، على مجلس الإدارة في اجتماعه حول الحسابات السنوية، وتتضمن تلك الكلمة النقاط التالية:

- معايير الأداء المهني والأساليب الفنية التي طبقها مراجع مهتمه
- نقاط الضعف نظام المراقبة الداخلية التي وقف عليها أثناء عمله
- العناصر التي احتوتها القوائم المالية والتي ينبغي إدخال تعديلات عليها
- ملاحظات حول طرق التقييم المتتبعة وطرق تحضير القوائم المالية
- الأخطاء والأعمال غير شرعية المكتشفة
- العراقيل والقيود التي واجهها أثناء قيامه بمهامه
- حوصلة لكل ما سبق وخاصة آثار ذلك على النتيجة

<sup>1</sup> شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 171-172-173

أولاً: التقرير العام حول المصادقة على الحسابات السنوية.

يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- التذكير بكيفية وتاريخ تعيين محافظ الحسابات
- التعرف على المؤسسة والدورة موضوع المراجعة
- الوثائق المالية التي خضعت للمراجعة والتي يجب أن تمضي وترفق بالتقرير كملحق
- التذكير بمعايير الأداء المهني وأهدافها ومدى احترامها في هذه المهمة
- عرض الأخطاء والنقائص المكتشفة بكل وضوح مع ذكر آثارها بالأرقام على النتيجة
- المصادقة على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل ان تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس
- أسباب التعديلات المحتملة والتي تخصل الطرق المتبعه في التقييم وطرق إظهار القوائم المالية مع تبيان آثار ذلك على هذه القوائم
- خاتمة واضحة لمحافظ الحسابات بصدق فيها على الحسابات بدون تحفظ، أو بتحفظ أو يرفض المصادقة بأدلة

حيث تعني المصادقة بدون تحفظ أن القوائم المالية التي تمت مراجعتها تتصرف بمستوى عال من شرعية والصدق ويمكن أن يرافق هذا النوع من المصادقة بملحوظات بهدف الشرح أكثر للمساهمين بدون ان يكون لهذه الملاحظات أثر على حقيقة الحسابات، إذ هذه الأخيرة تتصرف بالشرعية والصدق وان القوائم المالية تعطي الصورة الصادقة عن نشاط المؤسسة ووضعية النتيجة وتعني المصادقة بتحفظ أن الأخطاء والنقائص التي تم الوقوف عليها من طرف المراقب لا تمس بشرعية وصدق الحسابات على أن يذكر بوضوح كل تحفظ واقتراح الحلول حتى يتلاشى آثارها على حسابات الدورة و نتيجتها

أما رفض المصادقة ف يعني أن الأخطاء والنقائص التي تم اكتشافها خطيرة مما يفقد الحسابات شرعيتها وصدقها وقد يأتي رفض المصادقة على الحسابات من طرف المراجع نتيجة لما يلي:

وجود عراقل حالت دون استطاعة المراقب القيام بمهنته  
رفض المسؤولين القاطع القيام بالتعديلات المقترحة من طرف المراجع  
على المراجع في حالة رفض المصادقة تقديم الأسباب والبراهين وكل المعلومات بالتفصيل وذلك حتى يتسعى للمساهمين معرفة الحقيقة اتخاذ القرارات اللازمة

أن رفض المصادقة على الحسابات يكون لسبعين اثنين مما :

- 1- عدم الموافقة : درجة اللاشرعية التي تم الوقوف عليها كبيرة مما يجعل الحسابات غير شرعية وغير صادقة، وان الصورة الفوتوغرافية والوضعية المالية للذمة ونتائج المؤسسة المعنية غير صادقة
- 2- عدم اليقين: قد ينجم عدم التمكن من المصادقة على الحسابات والقواعد المالية إما من لظروف مثل تعين المراجع بعد انتهاء الفترة المراد مراقبتها، حريق أتلف الوثائق المحاسبية كما قد ينجم من موقف إدارة المؤسسة نفسها كرفض هذه الأخيرة لجوء المراجع للمصادقات الخارجية وامتناعها على تزويده بالمعلومات الكافية داخليا

ثانياً: التقرير الخاص: التقارير الخاص فيتعلق بالاتفاقيات المبرمة، خلال الدورة والمسموح بها قانوناً بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة ومع الغير، التي صرحت بها للمراجع ويتضمن هو الآخر ما يلي :

قائمة الاتفاقيات طبيعتها وموضوعها المقدمة للمصادقة عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين قائمة المستفيدين منها شروط إبرامها الرأي حوله على المراجع قبل كتابة التقرير الخاص التأكيد من عدم وجود اتفاقية أخرى لم يخبر بها وذلك بعد اطلاعه على محاضر مجلس الإدارة وكذا حسابات القروض والحسابات الجارية وفي حالة عثور على اتفاقيات مبرمة وممنوعة ، عليه تبيان ذلك في تقريره العام السابق حول الحسابات ومهما يكن حتى في غالب الاتفاقيات على محافظ الحسابات كتابة التقرير الخاص وذكر غيابها فيه

وعلى المرجع كذلك كتابة تقرير خاص لكل حدث خاص ناتج عن قرارات استثنائية كال்தقرير حوله زيادة رأس المال ، وتقرير حول توزيع تسبيات حول الأرباح ، تقرير حول تغيير الشكل القانوني للشركة .... الخ بالإضافة إلى التقرير العام والتقرير الخاص يكتب المراجع تقارير أخرى هي :

تقرير حول المراقبة الداخلية: تقرير يقدم من طرف المسؤولين إلى المشاكل النظام وهو ، في الغالب تقرير مختصر يبين بوضوح طبيعة نقاط الضعف المكتشفة، الأخطار الناتجة عن ذلك مع اقتراحات حلول تأشير محافظ الحسابات تتمثل في تقرير حول النوافذ الإعلامية التي تصدرها الشركات المقيدة في البورصة كل جوئها إلى قرض إلزامي

- تقرير حول الحسابات المجمعة يشرح فيه، ورأيه حول عملية التجميع على مستوى المجمع وعلى مستوى المؤسسة<sup>1</sup>

#### المبحث الثاني : الدراسات السابقة

##### المطلب الأول: الدراسات ذات الأصول العربية

الدراسة الأولى: تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر  
أعدت من قبل حكيمة مناعي مذكرة ماجستير في المحاسبة توصلت الدراسة إلى انه يجب إعادة النظر بصفة خاصة في محتوى تقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية وضرورة تكيفها مع تواجه المحاسبي الجديد، من أجل توصيل نتيجة عملية المراجعة إلى مستخدمي التقارير بشكل واضح ومفهوم من ثم زيادة الثقة أكثر في المصداقية القوائم المالية .

الدراسة الثانية: التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية 2011 - 2012.

أعدت من قبل شريقي عمر مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة للتنظيم المهني للمراجعة في ثلاثة بلدان وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية في مجال التنظيم المهني للمراجعة، ولخص الباحث بحثه إلى أن التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر لا يتتوفر على العديد من خصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة.

الدراسة الثالثة: مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولي دراسة حالة 2014.

أعدت من قبل رحيم سعيدة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير هدفت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة تتوافق نسبياً مع معايير الإبلاغ المالي الدولي.

الدراسة الرابع: الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة تصنيع الميكانيكي 2013-2014.

أعدت من قبل موسى شريفة تهدف هذه الدراسة إلى تبيان كيفية الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ولقد لخصت الباحثة إلى أن النظام المحاسبي الجديد المعد وفق معايير المحاسبة الدولية يمكن قراءته بسهولة وذلك راجع إلى طريقة إفصاحه عن القوائم المالية والتي تتسم بالموضوعية والمصداقية

<sup>1</sup>- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 29 إلى 32

لاستفادة كل مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية قدر المستطاع وحسب الحاجة المرجوة منها، لما تتصف به عملية الإفصاح من الشفافية والموثوقية وحيادية.

**الدراسة الخامسة : فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 2017-2018.**

أعدت من قبل أسيما هيري مذكرة دكتوراه في تسيير المحاسبى وتدقيق تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الوسيط لأخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي في العلاقة بين فعالية التدقيق الخارجي وجود المعلومات باعتماد على طريقة المربعات الصغرى الجزئية نظراً لعدم اعتدالية البيانات، لأجل ذلك تم اختيار عينة إحصائية بلغت 144 ، حيث خلصت الباحثة دراستها إلى أنه يوجد أثر غير مباشر أي في ظل أخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي على جودة المعلومات ، وهذا ما يبين أن التدقيق الخارجي في الجزائر يلعب دور فعال في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق في ظل أخلاقيات المهنة

**الدراسة السادسة : تأثير القياس المحاسبى على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم دراسة حالة مؤسسة بوليبان لإنتاج أكياس التغليف برج بوعريريج 2013-2014.**

أعدت من قبل أسيما لعروسي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تهدف الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة النظام المحاسبى المالي في التغلب على مشاكل القياس المحاسبى الناتجة عن التضخم وتأثيرها على الإفصاح في القوائم المالية، حيث لخصت الدراسة إلى أن عمليات إعادة التقييم التي جاء بها النظام المحاسبى المالي اقتصرت على الأصول الثابتة فقط، كما تبين أن هناك فروق كبيرة بين المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكالفة التاريخية وتلك المعلومات المفصحة عنها في ظل تطبيق طريقة التكالفة التاريخية المعدلة .

**الدراسة السابعة : دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبى وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقاربة 2014-2015**

أعدت من قبل بالقاسم بن خلفه مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية قد لخصت هذه الدراسة إلى أن إصدار المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى تقرير الممارسات المحاسبية من خلال الالتزام بما تصدره هذه اللجنة من معايير بما يتواافق مع خصوصيات كل دولة سيؤدي إلى زيادة أهمية التوافق والتوحيد المحاسبيين ، إضافة إلى طريقة عرض القوائم المالية والتي تختلف وفقاً لغرض الأطراف المستفيدة منها عموماً، لهذا فإن عرض القوائم المالية وفقاً للمحتويات الصادرة عن لجنة المعايير لمحاسبة الدولية .

**المطلب الثاني : دراسات ذات الأصول الأجنبية.**

**An Empirical Analysis of the impact of auditors independence on the credibility of financial statement in Nigeria**

لخصت الدراسة إلى أن استقلالية مدقق الحسابات ومصداقية البيانات المالية سوف تتأثر بشكل كبير عند إجراء خدمات غير تدقيق الحسابات وان هناك علاقة إيجابية بين استقلالية مدقق الحسابات ومصداقية القوائم المالية، وبالتالي استقلالية مدقق الحسابات أمر أساسي لمصداقية البيان المالي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تناوب المراجعين لتحسين استقلالية المدققين.

**الدراسة الثانية :**

**Eya Nidhal Ahlem NOUBBIGH 2014, Interdépendance entre audit interne et audit externe et leurs impacts sur la qualité du reporting financier dans le contexte tunisien**

هدفت الدراسة الى دراسة اثر المراجعة في الخارجية للحسابات ومراجعة الحسابات الداخلية على توعية المعلومات التي تصدر في السياق التونسي ، مع وضع شبكة تحليل لتحديد المعايير التي اعتمدها المراجع القانوني لمراعاة عمل المدقق الداخلي في السياق التونسي .

**المطلب الثالث : بيان الاستفادة من الدراسات السابقة .**

في إطار التطرق إلى الدراسات السابقة جاءت الدراسة الحالية بناء على ما طرحته الدراسات السابقة في إطار مصداقية المراجعة على القوائم المالية ، حيث كانت شعاع أمل في إعطاء خافية وإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال التعرف على بعض المصادر البحثية النظرية والتطبيقية ، مما يسر الطريق أمامنا في إعداد منهجية الدراسة بتحديد المشكلة وعينة الدراسة ، وبناء أداة لقياس دور المراجعة القانونية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية . وقد توصلت الدراسات السابقة إلى العديد من نتائج من أهمها:

❖ عملية المراجعة إلى مستخدمي التقارير بشكل واضح ومفهوم ومن تم زيادة الثقة أكثر في المصداقية

**القواعد المالية**

❖ إن استقلالية مراجعي الحسابات ومصداقية البيانات المالية سوف تتأثر بشكل كبير وان هناك علاقة إيجابية بين استقلالية مراجعة الحسابات ومصداقية القوائم المالية.

❖ استقلالية مراجعة الحسابات أمر أساسي لمصداقية البيان المالي.

**خلاصة الفصل:**

توصلنا في هذا الفصل الى ان المراجعة الخارجية (القانونية) هي عملية منتظمة تتطوي على تجميع الأدلة المتعلقة بالمعلومات المقدمة من قبل المؤسسة لناتجة عن أحداث وتصيرفات اقتصادية وذلك من اجل تحقق توافقهما مع المعايير الموضوعة مع توصيل نتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام، ولكي تتسن المراجعة بمصداقية وموثوقية يجب أن يقوم بها شخص معين ذو كفاءة، وان يكون مؤهل وهو مسمى بمحافظ الحسابات والذي وجب عليه إبداء رأيه الفني المحايد لتقارير التي يصدرها، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدميه والأمر الذي يترب عنده تحقيق جودة ومصداقية للقواعد المالية و المساعدة في اتخاذ القرارات من جهة أخرى

الفصل الثاني

مصلحة الضريب بولاية ادرار

#### تمهيد:

من خلال ما تم تقديمها في الفصل السابق والمتعلق بالإطار النظري لأهم المفاهيم والجوانب الملحة بموضوع المراجعة القانونية ومصداقية القوائم المالية بحيث نستعرض في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لدور المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وذلك من خلال اتخاذ مصلحة الضرائب بولاية أدرار نموذجاً وإبراز ما تم الطريقة والإجراءات والتي استخدمت في الدراسة واستخلاص النتائج وللإحاطة بالموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**

**المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة**

**المطلب الثاني : اختبار صدق وثبات أدلة الدراسة**

**المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان**

**خلاصة الفصل**

**نتائج الدراسة**

## المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة الميداني

في هذا البحث سوف نقوم بعرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في إستبيان وكذلك التأكيد من قابليتها للدراسة، من خلال اختبار صدقها وثباتها باستخدام صدق التحكيم، صدق الاتساق الداخلي ومعيار ألفا كرونباخ للثبات معتمدة في ذلك على البرنامج الاحصائي SPSS

### المطلب الأول: الطريقة المتبعة في جمع البيانات

بغية الوصول للأهداف المنتظرة من هذه الدراسة، تجدر الإشارة الى مجتمع وعينة الدراسة إضافة الى عرض متغيرات الدراسة

#### أولاً : تقديم مجتمع وعينة الدراسة

نعتبر أن مجتمع الدراسة هو الأشخاص العاملين بمصلحة الضرائب بولاية ادرار والذين هم على دراية بماهية المراجعة القانونية والقواعد المالية، وذلك أجل الحصول على أحسن قياس للدراسة العينة المدروسة :

من أجل الحصول على أحسن وأدق تمثيل لمجتمع الدراسة تم اختيار عينة للدراسة مكونة عنصر تم تحديدهم بناء على خصائص سوف يتم عرضها لاحقا  
ثانياً: تقديم أداة الدراسة

بعد تحليل الدراسة السابقة للبحث، وبعد الاطلاع على العديد من الاستبيانات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة وجدنا أن الوسيلة الأنسب لجمع المعلومات هي الإستبيان وعلى ضوء ذلك تم تصميم استبيان تضمن 18 عبارة موزعة على 4 محاور متمثلة في

#### 1- المحور الأول : المعلومات الشخصية

يتضمن هذا المحور البيانات الشخصية لأفراد العينة وعدها 30 وتتمثل في : النوع ، العمر ، المؤهل العلمي ، الخبرة المهنية وسنوات الخبرة

2- المحور الثاني: المراجعة القانونية يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على المراجعة القانونية وعدها 06 أسئلة

3- المحور الثالث القوائم المالية يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على القوائم المالية وعدد هذه الأسئلة 07 أسئلة

4- المحور الرابع : المراجعة القانونية وعلاقتها بالقواعد المالية يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على العلاقة بين المراجعة القانونية ومصداقية القوائم المالية

## المطلب الثاني : صدق وثبات الاستبيان

## أولاً: صدق الاستبيان

صدق الاستبيان يعني أنه قيس ما صمم لقياسه وقد تم اختبار صدق الاستبيان من خلال

## - صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة مكونة من 30 مفردة وطلب منهم إبداء الرأي حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمع الملاحظات وتقريرها، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبدت الملاحظات بشأنها، كما تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون coefficient بين كل عبارة والقيمة الكلية للفقرة، وكذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة والقيمة الكلية للمحور

## • الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول المراجعة القانونية (الخارجية )

احتوى هذا المحور على 06 فقرات وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية هذا المحور كما يلي:

## الصدق الداخلي لعبارات:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات المراجعة القانونية مايلي:

**جدول رقم 01 الصدق الاتساق الداخلي لعبارات المراجعة القانونية**

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	يتم التأكيد من التزام بالمبادئ المحاسبية المفروضة قانون في عدد القوائم المالية	0.42	0.021
02	يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية المراجعة	0.93	0.00
03	يتم الافصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية	0.59	0.001
04	يتم الافصاح الكافي في المعلومات في القوائم المالية	0.63	0.00
05	يحتوي تقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة	0.69	0.00
06	استقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابا على مصداقية تقرير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	0.49	0.00

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من جدول السابق يتضح ان الارتباط لجميع عبارات محور المراجعة القانونية يتراوح بين 0.42 و 0.93 وهذا يعني وجود إرتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه الفقرة، ويلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك فإن عبارات هذه الفقرة صادقة لما صممت لقياسه

- الصدق الداخلي لعبارات القوائم المالية

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات القوائم المالية مايلي:

**الجدول رقم 02 الصدق الاتساق الداخلي لعبارات القوائم المالية**

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	الترير المالية على إنها نظام المعلومات يمثل تطبيقاً خاصاً لنظرية العامة للمعلومات ويهم بمشاكل قياس وإصال المعلومات الاقتصادية للمستفيدين منها لاتخاذ قاراتهم الخاصة بهم والمرتبطة بتلك المعلومات	0.67	0.00
02	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي يجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد	0.403	0.027
03	تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً بما تتضمن هذه القوائم من المعلومات المحاسبية	0.806	0.00
04	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في إتخاذ القرارات المحلية عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية	0.345	0.062
05	لتحقق جودة التقارير المالية الاتوفور ملائمة القوائم المالية ومدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة	0.708	0.00
06	تحقيق الجودة في التقارير المالية لا بالاصلاح على	0.61	0.00

		ذلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي	
0.00	0.62	هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجع الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقته مراده الى أن المستفيدين من هذا التقرير يرون ان الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية الأولية ينبغي ان يوفر لهم تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلة لاعتماد وفي توقيت	07

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات فقرات المحور الثاني يتراوح ما بين (0.3 الى 0.7) وهذا يعني وجود ارتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه الفقرة ويلاحظ أيضا ان مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وبذلك فإن عبارات الفقرة صادقة لما صممت لقياسه

- الصدق الداخلي لفقرات المحو المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية احتوى المحور على 05 أسئلة وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية هذا المحور كما يلي:
- الجدول رقم 03 يبين الصدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث ما يلي

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تساعد المراجعة القانونية في الحصول على معلومات ذات مصداقية مالية	0.86	0.00
02	يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجي بصفة كبيرة من مدققي الإدارة الجبائية	0.49	0.006
03	لا يوجد أخطاء ضمن القوائم المالية المدققة من قبل المراجع الخارجي	0.59	0.001
04	يعبر التقارير الصادرة عن المراجع الخارجي عن الوضعية المالية الحقيقة المعبرة عنها ضمن القوائم المالية	0.63	0.00

0.00	0.80	نقاء مستخدمي القوائم المالية مرتبطة بتقرير المراجع حول مصداقية القوائم المالية	05
------	------	---	----

المصدر: من إعداد الطالباتن بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss

من جدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات المحور يتراوح بين 0.49 إلى 0.86 وهذا يعني وجود إرتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه الفقرة ويلاحظ أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05 وبذلك فإن عبارات هذه الفقرة صادقة لما صممت لقياسه

- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

#### الجدول 04 الموالي يبين صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

مستوى المعنوية	معامل الارتباط	المحاور	الرقم
0.00	0.60	المراجعة القانونية	01
0.041	0.37	القوائم المالية	02
0.00	0.79	المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية	03

من إعداد الطالباتن بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال لجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل كل محاور الدراسة تراوح بين (0.37 إلى 0.79) وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين محاور بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية للمحاور أقل من 0.05 مما يعني المحاور صادقة لما صممت لقياسها

#### ثانياً : ثبات فقرات الاستبيان

تعني بالثبات انه لو تم إعادة تطبيق أداة الدراسة على نفس العينة المدروسة وفي نفس الظروف نحصل على نفس نتائج، وبالتالي تطمئن الدراسة للنتائج المتحصل عليها وبالتالي يمكن تعيمها على المجتمع الإحصائي وقد قامتا الباحثان باختبار الثبات باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ cronbach's Alpha

#### 1- معامل الفا كرونباخ: CRONBACH'S ALPHA

معامل ألفا كرونباخ هو معامل ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو محل البحث وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1) وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جدا، ولا يوجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع

أنواع الدراسات ألا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحث في قبول درجة الثبات، وقمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات محاور البحث التي تقيس متغيرات البحث وكل محور، بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ الكلي كما يلي:

#### الجدول رقم 05 يوضح قيمة الفا كرونباخ

الرقم	محاور	عدد العبارات	معامل ألفا
01	المحور الأول: المراجعة القانونية	06	0.709
02	المحور الثاني: القوائم المالية	07	0.712
03	المحور الثالث: المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية	05	0.727
04	قيمة ثبات جميع عبارات الاستبيان	18	0.665

المصدر: من إعداد الطالبantan بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS  
من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ تراوح بين 0.709 إلى 0.727 بالنسبة لمحاور وهو يدل على وجود ثبات قوي ومقبول ويشير إلى جودة محاور الدراسة مما يؤكّد على جودة الاستبيان وحسن قياسه والفهم المتساوي لمحاور الدراسة

كما تؤكّد نتائج ألفا كرونباخ إلى ثبات مقبول بالنسبة لعبارات الاستبيان حيث بلغ 0.665 وبالتالي جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل عبارات الاستبيان والفهم المتساوي لعينة الدراسة بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدناه

#### المبحث الثاني : التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان

من أجل الدراسة شاملة للاستبيان رأينا إلى ضرورة تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين يتعلق المطلب الأول بالتحليل الوصفي لمحاور الاستبيان من خلال تحليل التكرارات والنسب المئوية وكذا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إضافة إلى مطلب ثاني يتعلق باختبار الفرضيات من خلال أهم اختبارات الإحصاء الاستدلالي.

## المطلب الأول: التحليل وتفسير خصائص العينة

## أولاً: التحليل لخصائص العينة

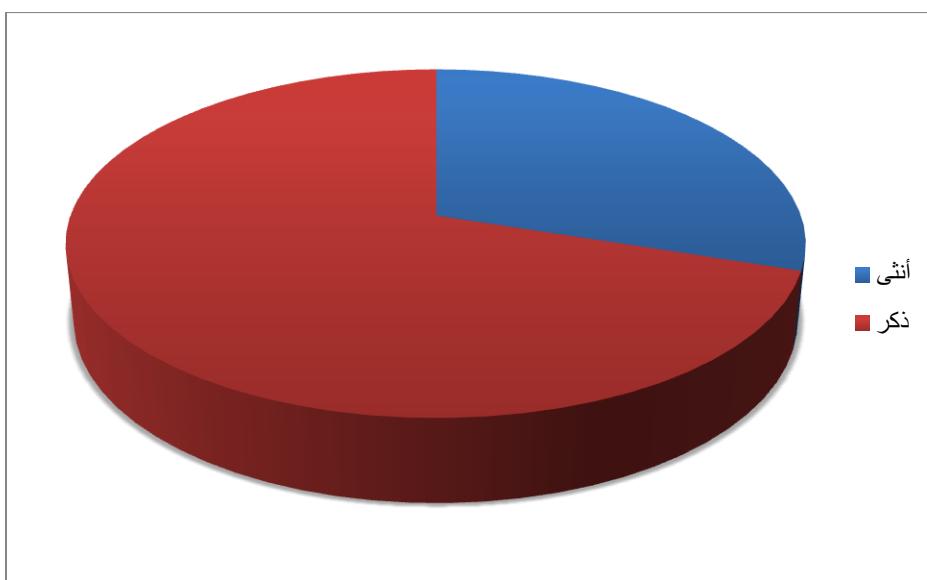
## 1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الجنس

جدول ( 06 ) يوضح تكرار ونسبة المئوية لمتغير الجنس

النسبة	التكرار	الفئة	المتغير
%30	09	أنثى	النوع
%70	21	ذكر	
%100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل(1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة نوع الجنس بلغ 70% من فئة ذكور من إجمالي العينة المدروسة والذي بلغ عدد تكرارها ( 21 تكرار ) في حين بلغت نسبة المئوية لفئة الإناث ( 30% ) وبلغ تكرارها ( 09 تكرارات ) وهو ما يدل على أن نسبة المئوية لذكور مرتفعة مقارنة بنسبة للإناث.

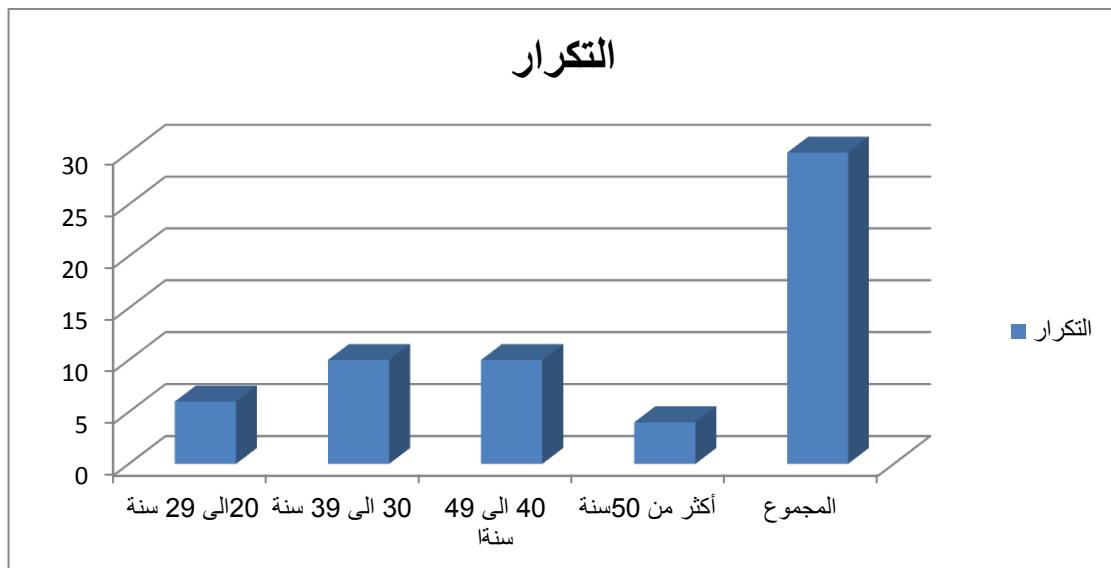
## 2-توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

جدول (07) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة	المتغير
20%	06	20 الى 29 سنة	العمر
33.3%	10	30 الى 39 سنة	
33.3%	10	40 الى 49	
13.3%	04	50 سنة فما فوق	
100%	30	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل(2) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول والشكل البياني السابقين أعلاه أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية الثانية والثالثة والتي تتراوح أعمارهم بين (30 الى 39) و(40 الى 49) حيث بلغ عددهم 10 أفراد أي ما نسبته 33.3 (وأقل نسبة من عينة الدراسة كانت من نصيب الفئة العمرية الرابعة (من 50 سنة فما فوق) حيث بلغ عددهم (04) أي بنسبة (13.3%) وبلغ عدد أفراد الفئة العمرية من (20 الى 29 سنة) وبلغ عددهم (06) أي بنسبة (20%).

## 3-توزيع عينة المؤهل العلمي

**الجدول 08 التكرار والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي:**

المؤهل العلمي	النكرار	النسب المئوية %
ثانوي فاقد	06	20%
تقني سامي	01	3.3%
ليسانس	17	56.7%
دكتوراه	06	20%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالباتن بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS من خلال الجدول يتضح أن أكثر المبحوثين هم ممن يمتلكون مستوى لisanس حيث بلغت نسبتهم (56.7%) أما من يمتلكون مستوى ثانوي فاقد ومستوى دكتوراه فهم يمثلون نسبة (20%) ونلاحظ أن من يملكون مستوى تقني سامي نسبتهم (3.3%) ومن خلال هذه النسب يتضح لنا ان الفئة من يملكون مستوى لisanس في أفراد العينة اكبر بكثير مقارنة بالفئة الأخرى

## 4-توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الوظيفي

**يوضح الجدول 09 التكرار والنسب المئوية لمتغير المستوى الوظيفي**

المستوى الوظيفي	النكرار	النسبة المئوية %
أطار	13	43.3%
عون تحكم	12	40%
عون تنفيذ	05	16.7%
المجموع	30	100%

المصدر من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة المستجوبين كانت من الإطارات و أعون التحكم بنسبة متقاربة حيث بلغت نسبتهم على التوالي 43.3% و 40% في حين بلغت نسبة أعون التنفيذ 16.7%

## 5-توزيع العينة حسب الخبرة :

الجدول رقم ( 10 ) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير الخبرة المكتسبة

الخبرة	النكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	50%
من 5 الى أقل من 10 سنوات	8	26.7%
من 10 الى أقل من 15 سنة	4	13.3%
من 15 سنة فما فوق	3	10%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS  
من خلال الجدول يتضح لنا أن أكثر المبحوثين هم من فئة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغت نسبتهم 50%  
تليها نسبة 8% من فئة 5 إلى أقل من 10 سنوات في حين بلغت الفئة من 10 إلى أقل من 15 سنة نسبة  
13.3% في حين بلغت فئة من 15 سنة فما فوق نسبة 10%

## ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم استخدام طول خلايا في مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبيان وتم حساب المدى بين أكبر وأصغر درجة لدرجات المقياس ( $3 = 1 - 3$ ) وللحصول على طول الخلية يتم تقسيم (2) على عدد درجات المقياس (3) أي ( $0.6 = 3/2$ ) تم إضافة القيمة (0.66) إلى أصغر درجة في مقياس (1) والجدول التالي يوضح طول الفئة والاتجاه الموافق

## جدول ( 11 ) المتوسط الحسابي المرجح لدرجات المقياس

الدرجة	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	التقدير
01	من 1 إلى 1.66	غير موافق
02	من 1.67 إلى 2.32	محايد
03	من 2.33 إلى 2.98	موافق

من إعداد الطالبات

في هذه الرسالة تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي لتحليل الاستبيان والاجابة على فقراته ضمن ثلاثة درجات مبنية كما يلي :

## جدول (12) درجات مقياس ليكار特 الثلاثي

التقدير	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	01	02	03

المصدر إعداد الطالبات

## 1- التحليل الوصفي

- عرض وتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور : المراجعة القانونية يتكون هذا المحور من (06 عبارات ) يتم تحليلها وصفيا من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الجدول التالي يبين ذلك

## الجدول (13) البيانات الوصفية لمراجعة القانونية.

الرقم	العبارات	النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
01	يتم التأكيد من الالتزام بالمبادئ المحاسبة المفروضة قانون في إعداد القوائم المالية	غير موافق	0.30	1.10
02	يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية المراجعة	محايد	0.80	2.03
03	يتم التأكيد على إيجاد وتتوسيع وسائل الإثبات عند القيام بعملية المراجعة	غير موافق	0.49	1.4
04	يتم التأكيد من الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية	غير موافق	0.67	1.4
05	يحتوي التقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة	غير موافق	0.67	1.66
06	استقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابا على مصداقية التقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	غير موافق	0.68	1.46
محور المراجعة القانونية				0.39
1.51				

SPSS من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمراجعة الخارجية بمصلحة الضرائب بلغ (1.51) وانحراف معياري (0.39) حسب مقاييس ليكارت الثلاثي ويشير إتجاه إجابات أفراد العينة إلى غير موافق وعليه يمكن القول أن مستوى تطبيق مفاهيم في عينة الدراسة ضعيفة مما يدل على أن وصف المراجعة القانونية لا ينطبق في مصلحة الضرائب بولاية أدرار

**• الجدول (14) يوضح التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة في المحور القوائم المالية**

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
غير موافق	0.76	1.36	التقارير المالية تعرف على أنها للمعلومات يمثل تطبيقا خاصا للنظرية العامة للمعلومات ويهم بمشاكل قياس وإيصال المعلومات الاقتصادية للمستفيدين منها لاتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمرتبطة بتلك المعلومات	01
غير موافق	0.46	1.16	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة الامر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد	02
غير موافق	0.62	1.60	تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمن هذه القوائم من المعلومات المحاسبية	03
غير موافق	0.46	1.30	يمكن تحسين المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات المحلية عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	04
غير موافق	0.59	1.30	لتحقق جودة التقارير المالية لا يتتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى لارتباطها باتخاذ القرار المناسب وكذلك مدى سلامتها وخلوها من	05

الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة			
غير موافق	0.48	1.20	تحقق الجودة في التقارير المالية إلا بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي
محايد	0.67	1.70	هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجعة الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقنية مرادها إلى أن المستفيدين من هذه التقارير يرون أن الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية الأولية ينبغي أن يوفر لهم تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلة لاعتماد عليها وفي توقيت
غير موافق	0.35	1.38	محور القوائم المالية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي يتراوح ما بين (1.16 ، 1.70) وبانحراف معياري يتراوح ما بين (0.35 ، 0.76) مما يدل على وجود شبه اتفاق على ضعف القوائم المالية جيد للدلالة على تجسس آراء أفراد العينة

#### • الجدول (15) يوضح التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة في المحور المراجعة القانونية وعلاقتها

##### بمصداقية القوائم المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
01	تساعد المراجعة القانونية في الحصول على معلومات ذات مصداقية عالية	1.67	0.9	محايد
02	يتم الاعتماد على تقرير المراجع الداخلي بصفة كبيرة من قبل مدققي الإدارات الجبائية	1.60	0.4	غير موافق
03	لاتوجد أخطاء ضمن القوائم المالية المدققة من قبل	1.73	0.58	محايد

			المدقق الخارجي	
محابد	0.75	1.67	يعبر التقرير الصادر عن المراجع الخارجى عن الوضعية المالية الحقيقية المعبر عنها ضمن القوائم المالية	04
غير موافق	0.81	1.43	ثقة مستخدمي القوائم المالية مرتبطة بتقرير المراجع حول مصداقية القوائم المالية	05
غير موافق	0.51	1.62	محور : المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية	

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

### المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة

#### أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية الاستدلالية التي سوف تستخدم في اختبار الفرضيات الموضوعة كان لزما علينا تحديد ما إذا (kolmogorov-smirnov) كانت البيانات المتحصل عليها من خلال هذا الاستبيان تتبع توزيعا طبيعيا أم لا ولمعرفة ذلك استخدمنا كاختبار وجاءت النتائج هذا الاختبار المتمثلة في الجدول التالي:

#### والجدول (16) يوضح نتائج التوزيع الطبيعي

Kolmogorov-smirnov			المحاور
القيمة الاحتمالية sig	Df	الإحصائية	المراجعة الخارجية
0.123	30	0.142	
0.164	30	0.277	القواعد المالية
0.094	30	0.199	المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقيتها
			القواعد المالية

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لكل محاور الدراسة أكبر من 0.05 لذلك يمكننا لقول أن البيانات العينة المدروسة تتبع توزيعا طبيعيا

## ثانياً: تحليل فقرات الاستبيان

## 1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تم صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي : لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار وتجزأ من هذه الفرضية فرضيات فرعية وهي كالتالي

- **الفرضية الفرعية الأولى :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0.05 وسنقوم

بتجزئتها الى فرضيتين فرعتين

**H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية في إجابة المبحوثين حول المراجعة الخارجية لمتغير الجنس

**H1:** توجد فروقات ذات دلالة معنوية في إجابة المبحوثين حول المراجعة القانونية لمتغير الجنس يتم استخدام تحليل الفرق بين متواسطين (T-TEST) لاختبار هذه الفرضية ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء  $sig=0.963$  وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا فيمكن أن تقبل الفرضية العدمية

الجدول رقم (17) (يوضح اختبار الفرق بين المتواسطين

المراجعة الخارجية	F	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
	0.002	1.630	28	<b>0.114</b>

المصدر : من إعداد الطلبة وبالاعتماد على مخرجات spss من خلال الجدول نلاحظ ان f بلغت (0.002) كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة  $sig=0.114$  وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدينا بقبول الفرض البديلة وهي توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية في أفراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل نوع الجنس

- **الفرضية الفرعية الثانية :**

لا توجد ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية المراجعة القانونية بمصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى دلالة معنوية 0.05

**H0:** لا توجد دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية لمصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للعمر

H1 : توجد دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية لمصلحة الضرائب بولاية أدرار بالنسبة للعمر

يتم استخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار الفرضية والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجنس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.989) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا يمكن رفض فرض تساوي التباينات وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين في الجدول تحليل التباين ما يلي :

**الجدول رقم (18) يوضح تحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى**

SIG الاحتمالية	المؤشر الإحصائي F	متوسط المجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.892	0.205	0.035	3	0.104	بين المجموعات
		0.169	26	4.393	داخل المجموعات
			29	4.496	الكلي
المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS					

من خلال الجدول السابق نجد ان قيمة Fبلغت ( 0.205 ) وذلك بدرجة حرية للبسط (03) وللمقام (26) كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة ( 0.892 ) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبهذا يتتوفر لدينا دليل قبول الفرض العدم وهو لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق مفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في أفراد مصلحة الضرائب لولاية أدرار وذلك بالنسبة للعمر

#### • الفرضية الفرعية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب بولاية أدرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى الدلالة معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية

H1: توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين من خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.080) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

**الجدول رقم(19) يوضح تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى**

المجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
0.298	03	0.099	0.615	0.611
4.198	26	0.161		
4.496	29			

المصدر : من اعداد الطالباتن بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

من خلال الجدول السابق نجد ان  $F=0.615$  وذلك بدرجات حرية للبسط 03 ودرجات حرية للمقام 26 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة 0.611 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل بقبول الفرض العدم وهو لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل المؤهل العلمي

#### • الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة

القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمستوى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية

H1: توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.45) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

**الجدول رقم (20) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى**

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0.005	2	0.002	0.015	0.986
داخل المجموعات	4.491	27	0.166		
المجموع	4.496	29			

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد ان ( $F=0.015$ ) وذلك بدرجة حرية للبسط (02) ودرجة المقام (27) كما أن قيمة المعنوية  $SIG=0.986$  أكبر من مستوى الدلالة معنوية المعتمد (0.05) وبهذا يتتوفر لدينا دليل بقبول الفرضية العدمية وهي لاتوجد فروقات ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في أفراد المصلحة الضريبية لولاية ادرار وذلك بالنسبة لمستوى الوظيفي

**اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للخبرة المهنية عند مستوى دلالة معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل الخبرة

H1 توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل الخبرة يتم استخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.658) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي:

**جدول يوضح ذلك الجدول ( 21 ) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى.**

مستوى المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.818	0.310	0.052	3	0.155	بين المجموعات
		0.167	26	4.341	داخل المجموعات
			29	4.496	المجموع

المصدر من إعداد الطالبات وفق مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $F=0.310$  وذلك بدرجة حرية للبسط (03) ومقام (26) كما أن قيمة مستوى المعنوية  $SIG=0.818$  وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل بقبول فرضية عدم وهو لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية في أفراد مصلحة الضرائب لولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل الخبرة المهنية

**2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :** تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية كـ الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق مفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية

• افرضية الفرعية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية في مصلحة الضرائب بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى المعنوية 0.05

H0 لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية في أفراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار

H1: توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية في افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار

يتم استخدام تحليل الفرق بين متواسطين (T-TEST) لاختبار هذه الفرضية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء  $0.277 = 0.277 - 0.05$  وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 فيمكنا أن نقبل

الفرضية العدمية

**الجدول 22 اختبار افرق بين متواسطات**

المؤشر	F	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
القواعد المالية	1.231	0.266	28	<b>0.792</b>

المصدر: من اعداد الطالبتان وفق مخرجات برنامج SPSS

من خلال جدول السابق نجد أن F بلغت 1.231 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.792 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل القبول لفرضية العدم وهو لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية في افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة لعامل نوع الجنس

• **الفرضية الفرعية الثانية:**

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى دلالة معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية بمصلحة الضرائب بولاية ادرار

H1: توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لقوائم المالية بمصلحة الضرائب بولاية ادرار

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.764) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

### الجدول (23) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

المجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المرءات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
0.332	3	0.111	0.849	0.480
3.388	26	130		
3.720	29			

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة Fبلغت 0.849 وذلك بدرجة حرية في بسط 03 وفي المقام بلغت 26 كما ان القيمة الاحتمالية المحسوبة 0.849 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل قبول فرضية عدم القائلة انه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقوائم المالية في مصلحة الضرائب بادرار بالنسبة لعامل العمر

- **الفرضية الفرعية الثالثة :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقوائم المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقوائم المالية لدى افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار
- H1: توجد فروق ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقوائم المالية لدى افرد مصلحة الضرائب بولاية ادرار

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.810) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

#### الجدول (24) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

المجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المؤشر الإحصائي F	SIG	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	03	0.272	2.438	0.087	
	26	0.112			
	29				3.720
الكل					

المصدر : إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة F بلغت 2.438 وذلك بدرجة حرية مقامه 26 وبسطه 26 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.087 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليلاً القبول بالفرضية العدوم وهو لا توجد فروقات ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى افراد مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي

• **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد

المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للمستوى الوظيفي

**H0:** لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى افراد

مصلحة الضرائب لولاية ادرار

**H1** :- توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى افراد مصلحة

الضرائب بولاية ادرار

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.010) وهي أصغر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا يمكن فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

**الجدول (25) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية**

مستوى المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.093	2.597	0.3	2	0.600	بين المجموعات
		0.116	27	3.120	داخل المجموعات
			29	3.720	المجموع

المصدر : من إعدادا لطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Fبلغت (2.597) وبدرجة حرية في البسط (02) وبمقام 27 كما ان قيمة الاحتمالية SIGبلغت (0.093) وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05) وبهذا يتتوفر لدينا دليل قبول فرضية العدم وهو لا توجد فروق ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى افراد مصلحة الضرائب

#### • **الفرضية الفرعية الخامسة :** والتي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق

المفاهيم العلمية للقواعد المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للخبرة المهنية :

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى الافراد في مصلحة الضرائب بولاية ادرار

H1: توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى الافراد في مصلحة الضرائب بولاية ادرار

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء

بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.005) وهي اقل من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

#### الجدول (26) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الفرعية الثانية

متوسط المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.018	3.996	0.391	3	1.174      بين المجموعات
		0.098	26	2.546      داخل المجموعات
			29	3.720      المجموع

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد ان قيمة F بلغت (3.996 ) وبدرجة حرية في البسط (03) في المقام بلغت (26) كما ان قيمة الاحتمالية SIG بلغت 0.01 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل لتطبيق المفاهيم العلمية بقبول الفرضية العدم وهو لاتوجد فروق ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للقواعد المالية لدى افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار

### 3- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تم صياغة الفرضية الرئيسية كـ الآتي لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار وتتجزء من هذه الفرضية عدـت فرضيات فرعية وهي

- **الفرضية الفرعية الاولى :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب لولاية ادرار بالنسبة لنوع الجنس عند مستوى المعنوية 0.05

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار

H1: توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم لعلمية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية

يتم إستخدام تحليل الفرق بين متقطعين (T-TESE) لاختبار هذه الفرضية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء هي 0.879 وهي أكبر من مستوى المعنوية لمستخدم لتحليل البيانات 0.05 فيمكن ان نقبل الفرضية العدية

### الجدول 27 الفرق بين المتقطعين

	المؤشر الاحصائي F	درجة الحرية T	القيمة الاحتمالية SIG
المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية	0.023	0.168	28

من إعداد الطالبتان وفق مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن F قد بلغت 0.023 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة هي 0.168 تهس أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل بقبول فرضية عدم القائلة أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية لدى أفراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل نوع الجنس

**الفرضية الفرعية الثانية :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للعمر عند مستوى معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار عند مستوى معنوية 0.05

يتم إستخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.616) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

الجدول رقم 28: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للمحور الثالث

SIG الإحتمالية	الأخصائي F	مربعات	متوسط المؤشر	درجة الحرية	مجموع		
						المجموعات بين المجموعات	داخل المجموعات
0.803	0.331	0.094	3	0.281			المجموعات بين المجموعات
		0.283	26	7.347			داخل المجموعات
			29	7.628			الكلي

المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة Fبلغت 0.331 وذلك بدرجة حرية بسط 03 ومقام 26 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة 0.803 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا الدليل بقبول فرضية العاد وهي انه لا توجد فروق ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية لدى افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل العمر

#### الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة معنوية 0.05

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي

H1 : توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للمؤهل العلمي

يتم استخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.976) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

الجدول ( 29) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة

المجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المجموعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
1.079	03	0.360	1.427	0.257
6.549	26	0.252		
7.628	29			

المصدر : من اعداد الطالباتن بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد ان قيمة Fبلغت 1.427 وذلك بدرجة حرية في البسط 03 وبمقام 26 كما ان القيمة الاحتمالية المحسوبة 0.257 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لدينا دليل قبول الفرضية العدم وهي لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية لدى الافراد في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة لعامل المؤهل العلمي :

#### • الفرضية الفرعية الرابعة

لاتوجد فروق ذات دلالة في عدم معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية في مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة للمستوى وظيفي عند مستوى دلالة معنوية 0.05

H0: لا توجد فروق ذات دلالة في عدم معنوية في عدم تطبيق المفاهيم للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية

H1: توجد فروق ذات دلالة في عدم معنوية في عدم تطبيق المفاهيم للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية

يتم استخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES من القيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.954) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

### الجدول رقم (30) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

المجموعات	المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	مجموع المؤشر الإحصائي F	SIG	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	0.126	02	0.063	0.226	0.799	
داخل المجموعات	7.502	27	0.278			
الكلي	7.628	29				

المصدر: من إعداد الطالبantan بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد ان القيمة بلغت 0.226 وذلك بدرجات حرية بسط 03 ودرجة حرية للمقام 26 كما ان القيمة الاحتمالية المحسوبة بلغت 0.799 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا توفر لدينا دليل لقبول الفرضية العدمية والقائلة انه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية لدى افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وذلك بالنسبة لعامل المستوى الوظيفي

**الفرضية الفرعية الخامسة :** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية بالنسبة للخبرة المهنية عند مستوى دلالة المعنوية 0.05  
 $H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية

$H_1$ : توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية يتم استخدام تحليل التباين في إتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط

تساوي التباين ومن خلال اختبار اختبار التجانس TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES ، بلغت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء (0.538) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات ، حيث أن تباين العينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة فيمكن إكمال تحليل التباين وفي ما يلي جدول يوضح ذلك

**الجدول رقم (31) تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثالثة**

القيمة الاحتمالية	المؤشر الاحصائي	متوسط المجموعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.538	0.74	0.2	03	0.600	بين المجموعات
		0.27	26	7.028	داخل المجموعات
			29	7.628	الكلي

المصدر : من اعداد طالبتيان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد ان Fبلغت 0.74 وذلك بدرجة حرية للبسط 3 ومقام 26 كما ان القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة 0.538 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتتوفر لنا دليل قبول فرضية العد وهو لا توجد فروق معنوية ذات دلالة في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية لدى افراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار بالنسبة لعامل الخبرة المهنية

#### تحليل العلاقة الرابطة بين متغيرات الدراسة :

المحور 03	المحور 02	المحور 01	الارتباط	المحور 01
0.272	0.165-	1	الارتباط المعنوية	المحور 01
0.146	0.383	-		
0.001-	1	0.165-	الارتباط المعنوية	المحور 02
0.998	-	0.383		
1	0.001-	0.272	الارتباط	المحور 03
-	0.998	0.146	المعنوية	

المصدر من اعداد الطالبتيان بالاعتماد على مخرجات SPS

من خلال الجدول رقم (31) يتبين انه يوجد العديد من الارتباطات القوية ذات الدلالة الإحصائية بين كل من المحور 01، المحور 02 و المحور 03 حيث أنه بلغ معامل الارتباط بين كل من المحور الأول والمحور الثاني (-0.165) وهو إرتباط ضعيف مما يدل إتجاه العلاقة نحو السالب كذلك بلغ معامل الارتباط بين المحور الثاني والمحور الثالث (-0.001) وهو ارتباط متوسط مما يدل على اتجاه العلاقة نحو الموجب أيضا بلغ معامل الارتباط بين المحور الثالث ومحور الأول (0.272) وهو ارتباط قوي يدل على اتجاه العلاقة نحو الموجب

### **المطلب الثالث مناقشة نتائج الدراسة الميدانية**

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق الى اهم النتائج المتوصل اليها ومناقشتها من الدراسة التطبيقية لعينة الافراد وصولا الى تفسيرها ومعرفة دور المراجعة الخارجية في إضفاء مصداقية على القوائم المالية  
أولا: مناقشة الفرضيات

#### **1- مناقشة الفرضيات الفرعية :**

نصلت فرضيات الدراسة المتعلقة بتحليل التباين في اتجاه واحد لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية لمتغيرات الدراسة ( المراجعة القانونية والقوائم المالية وعلاقة المراجعة القانونية بمصداقية القوائم المالية ) للمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي ) عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05 حيث دلت إجابات الأفراد على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية حول محاور الدراسة )

#### **ثانيا: نتائج**

من خلال نتائج المتوصل إليها تبين انه لا توجد فروق ذات دلالات معنوية في عدم تطبيق مفاهيم العلمية لدى أفراد مصلحة الضرائب بولاية ادرار وهذا يثبت صحة فرضيات الدراسة

### خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستماره التي تم توزيعها على عينة الدراسة وتضمنت الاستماره 03 محاور وعند استرجاع الاستماره تم تفريغها وتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج SPSS ثم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية الازمة للإجابة على إشكالية الدراسة ومن خلال تحليل إجابات افراد العينة وتقسيرها توصلنا الى انه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في عدم تطبيق المفاهيم العلمية للمحاور الدراسة عند مستوى المعنوية 0.05

خاتمة

## خاتمة

### خاتمة عامة

إن دراسة لموضوع المراجعة القانونية ودورها في إضفاء المصداقية لقواعد المالية في مصلحة الضرائب هو التعرف على واقع هذا الدور داخل مصلحة الضرائب بولاية ادرار محل الدراسة التطبيقية، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث بالطريقة التي تجعل هناك إمكانية لتعرف على مفهوم المراجعة الخارجية (القانونية) والقواعد المالية كما تم اختيار مصلحة الضرائب كميدان لدراسة باعتبار طبيعة نشاطها يتوافق مع موضوع البحث

فمصداقية القواعد المالية يتطلب فرض أدوات رقابية على نظام مؤسسة وهذا ما يجب أن تتضمنه مختلف أعمال المراجعة غير ان المراجعة الخارجية تتضمن ضمان أكبر حول مصداقية القواعد المالية داخل المؤسسات، ويتم عرض أهم النتائج وتوصيات هذه الدراسة انتلاقاً من الآتي:

#### • نتائج الدراسة:

للمراجعة الخارجية (القانونية) دور كبير داخل المؤسسة فمن شأنها دفع المؤسسة نحو النجاح والازدهار وذلك من خلال التوصيات والاقتراحات المقدمة من قبل مراجع الحسابات والذي بدوره يقوم باكتشاف الأخطاء والانحرافات

إن عملية مراجعة القواعد المالية تعزز الثقة والمصداقية بها إذا تمت عملية المراجعة وفقاً للمعايير المتعارف عليها

وجب على مراجع الحسابات القيام بمهامه دون تقصير أو تغريط وفق معايير المتعارف عليها وطنياً ودولياً وفي حالة مخالفة ذلك وجوب على الأطراف المعنية بمحاسبته

كما انه من خلال الدراسة الميدانية خلصنا إلى أن أنه توجد علاقة بين المراجعة القانونية (الخارجية) ومصداقية لقواعد المالية

#### • المقترنات

- ضرورة تدعيم استقلال محافظ الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية لقواعد المالية وذلك من خلال الهيئات المشرفة على عملية المراجعة

## **خاتمة**

---

- يجب ان نشكل لجان مهمتها فحص ومراقبة القوائم المالية وتقارير الصادرة عن عملية المراجعة القانونية لتأكد ان عملية النراجهة تمت وفق القوانين المعهود بها
  - وجب على المؤسسات وضع نظام رقابي صارم للحد من الغش وتلاعب بالقوائم المالية
- **آفاق البحث**
  - واقع المراجعة القانونية في الجزائر
  - أهمية التقرير في توصيل رأي محافظ الحسابات لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع:

- 1- أحمد سمي جمعة، المدخل الحديث تدقيق الحسابات، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2000
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية القاهرة 2005
- 3- أمين السيد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006
- 4- أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007
- 5- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات متقدمة الإطار النظرية والإجراءات العملية ، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009
- 6- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006
- 7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، مطبعة الإتحاد الأردن، 1980
- 8- د-أقلسم عمر، التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016
- 9- د-كمال عبد السلام علي وخالد المعتصم، أصول المراجعة، 2008
- 10- الصحن محمد عبد الفتاح، رحب السيد راشد، درويش محمود ناجي، أصول، الدار الجامعية، مصر، 1999-2000
- 11- عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية
- 12- علي عبد الوهاب نصر، القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية العربية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007
- 13- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان لمطبوعات الجامعية،
- 14- محمد توهمي طواهر مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، دار المطبوعات الجامعية، بن عكnon الجزائر، 2005
- 15- محمد سمير الصبان عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية (المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية)، الدار الجامعية، مصر 2002
- 16- محمد سمير الصيان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الإسكندرية، 2002-2003
- 17- محى الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، المركز الجامعي، بالمدية 2007-2008

## قائمة المصادر والمراجع

- 18- نصر صالح محمد، نظرية المراجعة، ط1، الدار الجامعية، 2011  
19- نضال محمود الرمحي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2010-1431.

### مذكرات : ماجستير ودكتوراه

- 1- آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم دراسة حالة بوليفيان لإنتاج أكياس التغليف برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2013-2014
- 2- آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة لمسيلة، 2013-2014
- 3- آسيا هيري، فعالية التدقيق الخارجي وفق اخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تسخير محاسبي وتدقيق، جامعة احمد دراية ادرار ، 2017-2018
- 4- حسناء مشرى، دور واهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات دراسة ميدانية بينك سويتي جينرال الجزائر وكالة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008
- 5- حكيمة مناعي تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009
- 6- عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة تكامل بين شركة KPMG مجن وحازم حسن وشركائهم- محاسبون قانونيون- إدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت لتجارة والاستثمار في جمهورية اليمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2009-2010
- 7- عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2011-2012

## **قائمة المصادر والمراجع**

---

8- وجдан علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة مقدمة ل Nil مطلبات Nabil شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة تدقيق، جامعة الجزائر 03،

2009-2010

**مذكرة ماستر**

1- زينب عون، الجانب العلمي لمراجعة الحسابات في ظل قانون المراجعة في الجزائر قانون (01-10) دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية الوادي، 2014-2015

الله أعلم

**جامعة احمد دراية**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير**

**قسم علوم التجارية**

**ماستر تدقيق ومراقبة التسيير**

**سيدي المحترم، سيدتي المحترمة**

**السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**

لي الشرف العظيم ان اقدم الى شخصيكم المحترمة بالتكريم واعطاني جزء من وقتكم الثمين للإجابة على بعض الأسئلة التي صممت لجمع بعض المعلومات الازمة للدراسة التي اقوم باعدادها استكمال للحصول على شهادة ماستر تدقيق ومراقبة التسيير تحت عنوان "المراجعة القانونية في اضفاء المصداقية على القوائم المالية"

وتهدف الدراسة الى تعرف على المراجعة القانونية في اضفاء المصداقية على القوائم المالية ونظر لأهمية رايكم في هذا المجال نامل منكم التكرم بالاجابة على الاسئلة الاستبيان بدقة حيث ان صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم فمشاركتكم ضرورية وأياكم عامل اساسي من عوامل نجاحها ونحيطكم علمًا ان جميع إجابتكم لن تستخدم إلا لاغراض البحث العلمي فقط وإمداد العون من طرف شخصيتكم الكرام قبلوا ساداتي الافضل اسمي عبارات التقدير والاحترام والشكر الجزيل.

### الجزء الأول: بيانات شخصية عن المجيب

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية الوظيفية بغرض تحليل النتائج فيما بعد، لذا أرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات وذلك بوضع إشارة (x) في المربع المناسب لاختيارك

#### (1) النوع:

ذكر •

أنثى •

#### (2) العمر

من 20 إلى 29 سنة •

من 30 إلى 39 سنة •

من 40 إلى 49 سنة •

50 سنة وما فوق •

#### (3) المؤهل العلمي

ثانوي فاقد •

تقني سامي •

ليسانس •

دراسات عليا •

#### (4) المستوى الوظيفي

## الملاحق

إطار •

عون تحكم •

عون تنفيذي •

(5) سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات •

من 5 إلى أقل من 10 سنوات •

من 10 إلى أقل من 15 سنة •

من 15 سنة فما فوق •

## الملاحق

### المحور الأول: المراجعة القانونية

تعريف المراجعة القانونية : أي التي يفرضها القانون وتمثل في أعمال المراقبة السنوية

الإخبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات

الرقم	عبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	يتم التأكيد من الالتزام بالمبادئ المحاسبة المفروضة قانون في إعداد القوائم المالية			
02	يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية المراجعة			
03	يتم التأكيد على ايجاد وتنوع وسائل الاثبات عند القيام بعملية المراجعة			
04	يتم التأكيد من الافصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية			
05	يحتوي التقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة			
06	استقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابيا على مصداقية تقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية			

**المحور الثاني: القوائم المالية**

الرقم	العبارات	محابد	موافق	غير موافق
01	التقارير المالية تعرف على أنها نظام للمعلومات يمثل تطبيقاً خاصاً للنظرية العامة للمعلومات ويهتم بمشاكل قياس وإيصال المعلومات الاقتصادية للمستفيدين منها لاتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمرتبطة بتلك المعلومات			
02	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد			
03	تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تتضمن هذه القوائم من المعلومات المحاسبية			
04	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات المحلية عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية			
05	لتحقق جودة التقارير المالية لا يتتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى لارتباطها باتخاذ القرار المناسب، وكذلك مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة			
06	تحقق الجودة في التقارير المالية لا بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلل الإفصاح الكافي			
07	هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجع الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقنية مراده إلى أن المستفيدين من هذا التقارير يرون أن الإفصاح المحاسبى عن التقارير المالية الأولية ينبغي أن يوفر لهم تلك			

## الملاحق

المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلة لاعتماد عليها وفي توقيت

### المحور الثالث: المراجعة القانونية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	تساعد المراجعة القانونية في الحصول على معلومات ذات مصداقية عالية			
02	يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجي بصفة كبيرة من قبل مدققي الادارة الجبائية			
03	لا توجد أخطاء ضمن القوائم المالية المدققة من قبل المراجع الخارجي			
04	يعبر التقرير الصادر عن المراجع الخارجي عن الوضعية المالية الحقيقية المعبر عنها ضمن القوائم المالية			
05	ثقة مستخدمي القوائم المالية مرتبطة بتقرير المراجع حول مصداقية القوائم المالية			

## الملاحق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

### 1- المراجعة القانونية:

Correlations								
	يتم التأكيد من التزام المبادئ المحاسبية المفروضة قانون في إعداد القوائم المالية	يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية المراجعة	يتم التأكيد على إيجاد وتنوع وسائل الإثبات عند القيام بالعملية المراجعة	يتم التأكيد من الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية	يحتوي التقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة		استقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابيا على مصداقية تقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	المراجعة الخارجية
Corrélation de Pearson	1	.405*	-.045-	.469**	.373*		-.232-	.421*
Sig. (bilatérale)		.026	.812	.009	.043		.217	.021
N	30	30	30	30	30		30	30
يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية المراجعة	Corrélation de Pearson	.405*	1	.565**	.544**	.586**	.409*	.937**
Sig. (bilatérale)		.026		.001	.002	.001	.025	.000
N	30	30	30	30	30		30	30
يتم التأكيد على إيجاد وتنوع وسائل الإثبات عند القيام بالعملية المراجعة	Corrélation de Pearson	-.045-	.565**	1	.226	.228	.244	.592**
Sig. (bilatérale)		.812	.001		.231	.225	.194	.001
N	30	30	30	30	30		30	30
يتم التأكيد من الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية	Corrélation de Pearson	.469**	.544**	.226	1	.253	-.045-	.632**
Sig. (bilatérale)		.009	.002	.231		.178	.813	.000
N	30	30	30	30	30		30	30
يحتوي التقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة	Corrélation de Pearson	.373*	.586**	.228	.253	1	.222	.690**
Sig. (bilatérale)		.043	.001	.225	.178		.237	.000

## الملاحق

	N	30	30	30	30	30	30	30	30
استقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابيا على مصداقية تقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	-.232-.217	.409*.025	.244.194	-.045-.813	.222.237	1	.494**.006	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30
المراجعة الخارجية	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	.421*.021	.937**.000	.592**.001	.632**.000	.690**.000	.494**.006		1
	N	30	30	30	30	30	30	30	30

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

\*\*. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## الملاحق

### -2 القوائم المالية

#### Corrélations

											هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجع الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقنية مراده الى أن المستفيدين من هذا التقارير يرون أن الافصاح المحاسبي عن التقارير المالية الأولية ينبغي أن يوفر لهم تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلية القوائم المالية
											القوائم المالية
											الإعتماد عليها و
											الإفصاح الكافي
											قابليتها للمقارنة
											القوائم المالية من خلال
											وخلوها من الاخطاء
											وكذلك مدى سلامتها
											إنخاذ القرارات المحلية في القوائم المالية المستخدمة في
											تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة
											التي تجعلها مفيدة
											بمشاكل قياس وإصال
											المعلومات الاقتصادية
											و ذات مفععة الامر الذي
											للمستفيدين منها لاتخاذ
											قراراتهم الخاصة بهم
											والمرتبطة بتلك المعلومات
											التكلفة والعائد
											معلومات محاسبية
											المالية
											قابليتها للمقارنة
											الإفصاح الكافي
											الإعتماد عليها و
											القوائم المالية
											بصورة ملائمة وقابلية
											ال المعلومات المحاسبية
											يتبين أن يوفر لهم تلك
											القارير المالية الأولية
											وتفتقر الى أن
											وقدية مراده الى أن
											المستفيدين من هذا
											الاقصاح المحاسبي عن
											البيانات المالية
											في فحص التقارير
											المالية الأولية بصفة
											وقنية مراده الى أن
											البيانات المالية
											يقدم لمراجع الحسابات
											يتمكن الطلب الذي

## الملاحق

تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تتضمن هذه القوائم من معلومات محاسبية	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.464** .010 30	.241 .200 30	1 30	.190 .313 30	.521** .003 30	.390* .033 30	.507** .004 30	.806** .000 30
يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في إتخاذ القرارات المحلية عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.164 .385 30	.080 .673 30	.190 .313 30	1 30	.161 .394 30	.031 .873 30	.011 .954 30	.345 .062 30
لتحقق جودة التقارير المالية إلا يتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى لارتباطها باتخاذ القرارات المناسب وكذلك مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.356 .054 30	-.063- .742 30	.521** .003 30	.161 .394 30	1 30	.382* .037 30	.520** .003 30	.708** .000 30
تحقق الجودة في التقارير المالية إلا بإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.354 .055 30	.309 .097 30	.390* .033 30	.031 .873 30	.382* .037 30	1 30	.252 .180 30	.619** .000 30
هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجع الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقته مراده إلى أن المستفيدين من هذا التقارير يرون أن الإفصاح المحاسبى عن التقارير المالية الأولية ينبغي أن يوفر لهم تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلية الاعتماد عليها و	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.104 .584 30	.129 .499 30	.507** .004 30	.011 .954 30	.520** .003 30	.252 .180 30	1 30	.626** .000 30
القوائم المالية	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.671** .000 30	.403* .027 30	.806** .000 30	.345 .062 30	.708** .000 30	.619** .000 30	.626** .000 30	1 30

## الملاحق

\*\*. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

### المراجعة القانونية وعلاقتها بالقوائم المالية -3

		Correlations			
		الخارجية المراجعة	المالية القوائم	الخارجية المراجعة	TOTAL
الخارجية المراجعة	Pearson Correlation	1	-,165	,272	,607**
	Sig. (2-tailed)		,383	,146	,000
	N	30	30	30	30
المالية القوائم	Pearson Correlation	-,165	1	-,001	,375*
	Sig. (2-tailed)	,383		,998	,041
	N	30	30	30	30
المالية والقوائم الخارجية المراجعة	Pearson Correlation	,272	-,001	1	,794**
	Sig. (2-tailed)	,146	,998		,000
	N	30	30	30	30
TOTAL	Pearson Correlation	,607**	,375*	,794**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,041	,000	
	N	30	30	30	30

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

### Case Processing Summary

	N	%
Cases	Valid	30 100,0
	Excluded <sup>a</sup>	0 ,0
	Total	30 100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's

Alpha	N of Items
,709	6

### Reliability Statistics

Cronbach's

Alpha	N of Items
,712	7

### Reliability Statistics

## الملاحق

---

Cronbach's Alpha	N of Items
,727	5

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,665	19

### -4 خصائص عينة الدراسة

الجنس					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	ذكر	21	70,0	70,0	70,0
	أنثى	9	30,0	30,0	100,0
Total		30	100,0	100,0	

العمر					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	سنة 29 الى 20 من	6	20,0	20,0	20,0
	سنة 39 الى 30 من	10	33,3	33,3	53,3
من 40 الى 49		10	33,3	33,3	86,7
فوق 50 من		4	13,3	13,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

## الملاحق

### العلمي المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فائق ثانوي	6	20,0	20,0	20,0
	سامي تقني	1	3,3	3,3	23,3
	ليسانس	17	56,7	56,7	80,0
	العليا الدراسات	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

### الوظيفي المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطار	13	43,3	43,3	43,3
	تحكم عون	12	40,0	40,0	83,3
	تنفيذى عون	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

### الخبرة سنوات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من من أقل	15	50,0	50,0	50,0
	سنوات 10 من أقل إلى 5 من	8	26,7	26,7	76,7
	سنة 15 من أقل إلى 10 من	4	13,3	13,3	90,0
	فرق فما سنة 15 من	3	10,0	10,0	100,0
Total		30	100,0	100,0	

## الملحق

---

الاتجاه العام لاجabات العينة الدراسة

المراجعة القانونية:

**Statistiques**

		يتم التأكيد من لتزام بالمبادئ المحاسبية المفروضة قانون في إعداد القوائم المالية	يتم توفير الحد الأدنى على الأقل من العناية المهنية في عملية مراجعة	يتم التأكيد على إيجاباً وتوزيع وسائل الاثبات عند القيام بالعملية المراجعة	يتم التأكيد من الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية	يحتوي التقرير على نوعية الفحص المطبقة في عملية المراجعة	يستقلالية وحياد مراجع الحسابات تؤثر إيجابياً على مصداقية تقارير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	مراجعة الخارجية
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	1.1000	2.0333	1.4000	1.4000	1.6667	1.4667	1.5111	
Ecart-type	0.30513	.80872	.49827	.67466	.60648	.68145	.39376	

## الملحق

### القوائم المالية

**Statistiques**

	النقارير المالية تعرف على أنها نظام للمعلومات يمثل تطبيقاً خاصاً للنظرية العامة للمعلومات ويهتم بمشاكل قياس وإيصال المعلومات الاقتصادية للمستفيدين منها لاتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمرتبطة بذلك المعلومات	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة الامر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد	لتحقيق جودة التقارير يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في إتخاذ القرارات المناسبة وكذلك مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة	لتحقيق الجودة في التقارير المالية لا بالإضافة على تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلية الإعتماد عليها و	هل يمكن الطلب الذي يقدم لمراجعة الحسابات في فحص التقارير المالية الأولية بصفة وقتية مراده الى أن المستفيدين من هذا التقارير يرون أن الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية الأولية ينبغي أن يوفر لهم تلك المعلومات المحاسبية بصورة ملائمة وقابلية القوائم المالية	
N	Valide	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1.3667	1.1667	1.6000	1.3000	1.3000
Ecart-type		.76489	.46113	.62146	.46609	.59596
					1.2000	1.7667
					.48423	.67891
						.35818

## الملاحق

### مراجعة القانونية وعلاقتها القوائم المالية

**Statistiques**

		تساعد المراجعة القانونية في الحصول على معلومات ذات مصداقية عالية	يتم الاعتماد على تقارير المراجع الخارجى بصفة كبيرة من قبل مدققى الإداره الجيابية	لأنوجد اخطاء ضمن القوائم المالية المدققة من قبل المراجع الخارجى	يعتبر التقرير الصادر عن المراجع الخارجى عن الوضعية المالية الحقيقية المعبرة عنها ضمن القوائم المالية	ثقة مستخدمي القوائم المالية مرتبطة بتقارير المراجع حول المصداقية القوائم المالية	المراجعة الخارجية والقوائم المالية
N	Valide	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1.6667	1.6000	1.7333	1.6667	1.4333	1.6200
Ecart-type		.95893	.49827	.58329	.75810	.81720	.51287

### اختبار التوزيع الطبيعي

**Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الخارجية المراجعة	,142	30	,123	,912	30	,017

a. Lilliefors Significance Correction

**Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المالية القوائم	,277	30	,164	,819	30	,000

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality						
Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk			
Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.	
المالية والقوانين الخارجية المرجعية	,199	30	,094	,890	30	,005

a. Lilliefors Significance Correction

## نتائج اختبار الفرضية الفرضية الفرعية الأولى

	Test d'échantillons indépendants																
	Test de Levene sur l'égalité des variances				Test-t pour égalité des moyennes												
	F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence									
المراجعة الخارجية					.002	.963	1.630	28	.114	.24868	.15258	-.06387-	.56122				
					Hypothèse de variances égales		1.601	14.623	.131	.24868	.15533	-.08314-	.58050				

• الفرضية الفرعية الثانية

## الملاحق

### ANOVA

المراجعة الخارجية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.104	3	.035	.205	.892
Intra-groupes	4.393	26	.169		
Total	4.496	29			

• الفرضية الفرعية الثالثة

### ANOVA

المراجعة الخارجية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.298	3	.099	.615	.611
Intra-groupes	4.198	26	.161		
Total	4.496	29			

• الفرضية الفرعية الرابعة

### ANOVA

المراجعة الخارجية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.005	2	.002	.015	.986
Intra-groupes	4.491	27	.166		
Total	4.496	29			

## الملاحق

• الفرضية الفرعية الخامسة

### ANOVA

المراجعة الخارجية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.155	3	.052	.310	.818
Intra-groupes	4.341	26	.167		
Total	4.496	29			

الفرضية الثانية

الفرضية الفرعية الأولى

### Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
	F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
								Inférieure	Supérieure
القانون المالي	Hypothèse de variances égales	1.231	.277	.266	28	.792	.03855	.14504	-.25856-
	Hypothèse de variances inégales			.235	11.921	.818	.03855	.16399	-.31902-
									.33566
									.39612

## الملاحق

---

- الفرضية الفرعية الثانية

### ANOVA

القوانين المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.332	3	.111	.849	.480
Intra-groupes	3.388	26	.130		
Total	3.720	29			

- الفرضية الفرعية الثالثة

### ANOVA

القوانين المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.817	3	.272	2.438	.087
Intra-groupes	2.904	26	.112		
Total	3.720	29			

- الفرضية الفرعية الرابعة

### ANOVA

القوانين المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.600	2	.300	2.597	.093
Intra-groupes	3.120	27	.116		

## الملاحق

### ANOVA

القوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.600	2	.300	2.597	.093
Intra-groupes	3.120	27	.116		
Total	3.720	29			

- لفرضية الفرعية الخامسة

### ANOVA

القوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1.174	3	.391	3.996	.018
Intra-groupes	2.546	26	.098		
Total	3.720	29			

3 الفرضية الثالثة

- الفرضية الفرعية الأولى

### Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances			Test-t pour égalité des moyennes					Intervalle de confiance 95% de la différence		
	F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Inférieure	Supérieure		

## الملاحق

المراجعة الخارجية والقوائم المالية	Hypothèse de variances égales	.023	.879	.168	28	.868	.03492	.20784	-.39083-	.46067
	Hypothèse de variances inégales			.165	14.670	.871	.03492	.21128	-.41629-	.48613

• الفرضية الفرعية الثانية

### ANOVA

المراجعة الخارجية و القوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.281	3	.094	.331	.803
Intra-groupes	7.347	26	.283		
Total	7.628	29			

• الفرضية الفرعية الثالثة

### ANOVA

المراجعة الخارجية و القوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1.079	3	.360	1.427	.257
Intra-groupes	6.549	26	.252		
Total	7.628	29			

## الملاحق

• الفرضية الفرعية الرابعة

### ANOVA

المراجعة الخارجية والقوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.126	2	.063	.226	.799
Intra-groupes	7.502	27	.278		
Total	7.628	29			

• الفرضية الفرعية الخامسة

### ANOVA

المراجعة الخارجية والقوائم المالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.600	3	.200	.740	.538
Intra-groupes	7.028	26	.270		
Total	7.628	29			

## خاتمة

### ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة القانونية (الخارجية) ودورها في إضفاء المصداقية على القوائم المالية ولتحقق ذلك تم وضع مجموعة من الفرضيات، تم اختبارها باستخدام استبيان وزع على عينة الدراسة وتم تفريغ الإجابات في برنامج SPSS باستخدام أسلوب ليكارت الثلاثي، وبعد تحليلها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن المراجعة القانونية(الخارجية) تضفي المصداقية على القوائم المالية

الكلمات مفتاحيه: المراجعة الخارجية، القوائم المالية، مراجع الحسابات، التقارير

### Résumé de l'étude

L'étude visait à identifier la revue juridique (externe) et son rôle dans la crédibilité des états financiers et pour le vérifier, un ensemble d'hypothèses ont été développées, qui ont été testées à l'aide d'un questionnaire distribué à l'échantillon de l'étude et les réponses ont été décompressées dans le programme SPSS en utilisant la méthode de Likart en trois volets. Les résultats les plus importants ont été que l'examen juridique (externe) confère de la crédibilité aux états financiers.

**Mots clés:** audit externe, états financiers, auditeur, rapports